

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**سياسة تركيا المتوسطة
بين الفرص والقيود
(2001-2017)**

دراسة تقييمية

مذكورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة

تحت إشراف:

أ/ رابح زاوي

إعداد الطالبين:

- خليل ليدية

- حمادو نسيمة

1439 هـ / 2018 م

جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسة تركيا المتوسطة بين الفرص والقيود (2001-2017)

- دراسة تقييمية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة

تحت إشراف:
أ/ رابح زاوي

إعداد الطالبين:
حليل ليدية
حمادو نسيم

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ رئيسا
أ/ رابح زاوي مشرفا ومقررا
أ/ ممتحنا

1439هـ / 2018 م



﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا
وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾

- شكر وتقدير وعرفان -

في البداية، أتوجه بخالص شكري وتقديري للمولى عزوجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل،
فلولا تثبيت الله تعالى لما تم إخراج هذا البحث إلى النور، فله كل الحمد والشكر.

ثم أتوجه بشكري إلى الأستاذ. **رايح زاوي** الذي أكرمني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، ثم
على كل مساعدة ومحمد أولاني إياها طيلة فترة إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، كما
أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة -مولود معمري- الذين درست
على أيديهم ومددوا لي يد العون في إنجاز هذا العمل، إلى عمال مكتبة القسم، إلى كل من ساهم في
انجاز هذا العمل من الزملاء والأصدقاء، لكم مني جزيل الشكر والعرفان.

لكن وقبل كل هذا، فإن الشكر والامتنان يكونان إلى من كانا سببا في وجودي وسببا في
تنشئتي وتربيتي وتعليمي، فلم يبخلا عني بشيء في سبيل بلوغ مراتب عليا، إلى من يعجز الكلام
عن إيفاءهما حقهما **أمي وأبي**.

- حليل ليديّة

- شكر وتقدير وعرfan -

في البداية، أتوجه بخالص شكري وتقديري للمولى عزوجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل،
فلولا تثبيت الله تعالى لما تم إخراج هذا البحث إلى النور، فله كل الحمد والشكر.

ثم أتوجه بشكري إلى الأستاذ. **رايح زاوي** الذي أكرمني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، ثم
على كل مساعدة ومحمد أولاني إياها طيلة فترة إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، كما
أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة -مولود معمري- الذين درست
على أيديهم ومدوا لي يد العون في إنجاز هذا العمل، إلى عمال مكتبة القسم، إلى كل من ساهم في
إنجاز هذا العمل من الزملاء والأصدقاء، لكم مني جزيل الشكر والعرfan.

لكن وقبل كل هذا، فإن الشكر والامتنان يكونان إلى من كانا سببا في وجودي وسببا في
تنشئتي وتربيتي وتعليمي، فلم يبخلا عني بشيء في سبيل بلوغ مراتب عليا، إلى من يعجز الكلام
عن إيفاءهما حقهما **أمي وأبي**.

- حمادو نسمة

قائمة المحتويات

ب	شكر وعرفان
د	قائمة المحتويات
2	مقدمة
22-4	الفصل الأول: مدخل منهجي ومفهومي ونظري للدراسة
4	المبحث الأول: مدخل منهجي
13	المبحث الثاني: مدخل مفهومي ونظري
95-24	الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية (سياقها، سماتها، صناعتها)
24	تمهيد
24	المبحث الأول: السياق التاريخي لتبلور السياسة الخارجية التركية
25	المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية ذات البعد الواحد
26	المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية المتعددة الأبعاد
27	المبحث الثاني: سمات وأهداف السياسة الخارجية التركية
27	المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية التركية
30	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية
34	المبحث الثالث: عملية صناعة السياسة الخارجية التركية
35	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية
55	المطلب الثاني: المؤسسات والأجهزة غير الرسمية الفاعلة في السياسة الخارجية التركية
85-61	الفصل الثالث: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي ...
61	تمهيد
62	المبحث الأول: السياسة التركية المتوسطة في مجالها السياسي
71	المبحث الثاني: السياسة التركية المتوسطة في مجالها الأمني
74	المبحث الثالث: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها الاقتصادي
84	المبحث الرابع: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها الاجتماعي والثقافي
87	الاستنتاجات
89	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

تلعب البيئة الإقليمية للدول، من حيث بعدها الجغرافي والتاريخي أدوارا بارزة في عملية رسم وتشكيل مكانة الدولة وتحديد علاقاتها الخارجية، وتعتبر في هذا الصدد تركيا أحد النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددًا واضحًا لتوجهاتها الخارجية لما تكشفه من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل والقدرة على القيام بدور مؤثر فيها، لذا بدأت تركيا بإعادة صياغة دورها على المستويين الإقليمي والدولي.

تعتبر المنطقة المتوسطية من الشرق إلى الغرب، محور اهتمام بالغ من طرف الأتراك الجدد الذي لم يخلوا في استثمار كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل إعادة بسط النفوذ التركي على هذه المنطقة، وذلك انطلاقًا من اعتبارها منطقة نفوذ تاريخية كانت تحت مظلة الحكم العثماني. وفي هذا الصدد تعتبر نظرية العمق الاستراتيجي التي صاغها الوزير السابق للشؤون الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، الأساس الذي انطلقت منه السياسة الخارجية التركية الجديدة في توجيهها نحو المنطقة، والتي تهدف إلى إخراج تركيا من بلد هامشي يختزل دوره في عضوية المحاور، إلى بلد مركزي مؤثر وفاعل في السياسة الدولية.

وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور الإقليمي لتركيا في الحوض المتوسطي، من خلال التعرّيج على أهم المحطات التي مرت بها هذه السياسة منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا.

مشكلة الدراسة و أسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه سعي تركيا إلى لعب دور متميز في منطقة المتوسط .

و من خلال هذه المشكلة تبرز الأسئلة التالية:

السؤال الأول : ما طبيعة الدور الذي تحاول أن تلعبه تركيا في المتوسطية ؟

السؤال الثاني : ما التحديات التي تواجه هذا الدور و فرص نجاحه ؟

السؤال الثالث : ما الأبعاد السياسية للدور التركي في منطقة المتوسط ؟

السؤال الرابع : ما الأبعاد الإستراتيجية التركي في منطقة المتوسط ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي مايلي :

1 التعرف علي طبيعة التركي في منطقة المتوسط في ضوء بين الفرص و القيود .

2 بيان أهم التحديات التي تواجه التركي في منطقة المتوسط .

3 قراءة و تحليل الأبعاد السياسة التركي في المتوسط.

4 قراءة و تحليل الأبعاد الإستراتيجية التركي في المتوسط.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يتناول سياسة تركيا المتوسطة بين الفرص و القيود بحكم الأهمية تتمتع بها منطقة المتوسط من موارد طبيعية و موقع جغرافي متميز. كما أنها تعتبر واحدة من الدراسات التي تتناول موضوع سياسة تركيا المتوسطة و ذلك من خلال دراسة الفرص و القيود التي يمكن أن تواجه هذه المنطقة و بالتالي فان دراسة تركيا يأتي في انطلاق من الأمر بالسياسة الخارجية التركية تجاه المتوسط .

فرضية الدراسة :

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها:

سياسة التركيبة المتوسطة التي تلعب دورا متميزا في منطقة المتوسط.

محددات الدراسة :

1 الحدود الزمانية : تولى فترة مابين عام 2001 و عام 2017 .

2 الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة علي تركيا في المتوسط.

مصطلحات الدراسة :

فيما يلي أهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة :

القيود لغة: كلمة ذات صلة : استفاد، اقتاد، انقيادية، قادة، قياد.

هو الحيل التي يربط فيه و الجمع قيود و أقياد .

القيود اصطلاحا : القيد في العقد هو الأمر الذي يؤخذ علي نحو انه جزء في العقد كما

لو قال استأجرت الدار مع حديقة ، فدخل الحديقة علي نحو القيد.

الدور لغة: يأتي من دوار و الدور هو التوبة أو المناوبة يقوم بها الفرد (ابن منظور،

2005: 323)

الدور اصطلاحا : بنصيب كبير، شارك في عمل ما أو اثر في شئ ما (ابن منظور،

2005: 418) .

الإستراتيجية:

يعود أصل مصطلح الإستراتيجية إلي جانب العسكري فهي تعني فن قيادة و إدارة

الجيش و ارتبط لفظ الإستراتيجية تاريخيا لفن الحرب و الادارة.

منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي و التحليلي و المنهج المقارن بهدف التعرف علي سياسة تركيا المتوسطة بين الفرص و القيود و القدرة علي تحليل الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع لفهم مختلف الديناميكيات و المتغيرات التي أثرت علي موضوع السياسة الخارجية.

الفصل الأول:

مدخل منهجي ومفاهيمي ونظري للدراسة

الفصل الأول: مدخل منهجي و مفاهيمي ونظري للدراسة

المبحث الاول: مدخل منهجي

يتضمن هذا المدخل خمسة عناصر أساسية وهي كالآتي:

1- المشكلة البحثية:

لطالما أثار موضوع السياسة الخارجية من الناحية النظرية العديد من التساؤلات، وتتضاعف هذه التساؤلات عندما يتم ربط السياسة الخارجية ببلد معين، وبما أن الأمر يتعلق بالسياسة الخارجية التركية، فيمكننا أن نطرح التساؤل التالي: **على أي أساس تتقرر السياسة الخارجية التركية وما هو تصور القيادة التركية عن دورها في منطقة المتوسط؟**

ولعل هذه المشكلة البحثية تثير العديد من التساؤلات من أهمها:

- ماهي مراحل تحول تركيا من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية؟
- هل هناك تغيير جوهري في السياسة الخارجية التركية بعد ميلاد النظام الرئاسي و تشكيل مؤسساته؟
- كيف ستؤثر السياسة الخارجية التركية علي الوضع الاقتصادي في تركيا في المرحلة المقبلة؟
- كيف ستطور علاقات تركيا مع دول المغرب (تونس، الجزائر، ليبيا) في ضوء الاستعدادات الجارية؟
- كيف انعكست سياسة تركيا المتوسطة على الداخل التركي وعلى المتوسط؟

2- الفروض العلمية:

بعد طرحنا للمشكلة البحثية، يأتي دور الفروض العلمية أو الفرضيات والتي تعتبر إجابات مسبقة ومؤقتة تقبل النفي أو التأكيد، إذ أن الفرض العلمي هو إجابة مبدئية على مشكلة البحث لم يتم اختبار صحتها من خطئها، وفي التالي طرح لأهم فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة بين طبيعة السياسة الخارجية والبيئة النفسية لصانع القرار.
- هناك ارتباط بين الرغبة في تحقيق المصلحة الداخلية والتوجه نحو تفعيل وتوطيد العلاقات مع المحيط الإقليمي.
- كلما كانت مواقف صانع القرار غير روتينية، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- هناك ارتباط قوي بين البيئة الداخلية والسلوك الخارجي للدولة.
- كلما كان أداء الدور في السياسة الخارجية إيجابيا كان انعكاسه إيجابيا على المستوى الداخلي والإقليمي والعكس صحيح.

3- مجالات الدراسة:

تعالج الدراسة السياسة الخارجية التركية في بعدها المتوسطي، وتتحدد مجالاتها المكانية والزمانية والموضوعية فيما يلي:

أ- المجال المكاني:

تتناول الدراسة الدولة التركية وهي إحدى دول الشرق الأوسط وعاصمتها أنقرة، جغرافيا يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا، ومن الشرق أرمينيا وإيران، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط، أما من الغرب فيحدها بحر إيجه، اليونان وبلغاريا. يقع جزء كبير منها في قارة آسيا ويطلق عليه اسم **الأناضول**، وجزء صغير في قارة أوروبا ويطلق عليه اسم **البلقان**. أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض 35^0 - 42^0 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 25^0 - 44^0 شرق خط غرينتش. تحتل تركيا المرتبة

السابعة الثلاثين (37) من حيث المساحة على مستوى العالم، حيث تقدر بحوالي 780.562 كلم²(1).

الشكل رقم 01: الخريطة السياسية لتركيا(2)



ب- المجال الزماني:

تتناول الدراسة موضوع سياسة تركيا المتوسطة في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2017، فبداية الدراسة من سنة 2001 تشير أو تفسر بأن هذه السنة قد شهدت نقلة نوعية وتحولا جذريا على مستوى النظام السياسي التركي، وتوجها جديدا لم يسبق لتركيا أن جسدته، وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدت الحكم بقيادة رجب طيب أردوغان.

(1) - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، ج.1، 1985)، ص.709.

(2) - محمد عربي لادمي، التحول في السياسة التركية اتجاه العراق وسوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط.1، 2017)، ص.32.

ج- المجال الموضوعي:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل سياسة تركيا المتوسطة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، مركزة على أثر العوامل المختلفة المؤثرة في صانع القرار على مستوى السياسة الخارجية التركية، وكذلك أهم السياسات التي انتهجها هذا الأخير بقيادة الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان من أجل تبوء مكانة مميزة في محيط تركيا الإقليمي وفي العالم ككل.

4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

يعد موضوع السياسة الخارجية من أهم المواضيع التي يهتم بها حقل العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية لأي بلد تعتبر عاملا مهما في تحقيق المصلحة الوطنية بالإضافة إلى إحراز دور معين يراود ذهن صانع القرار ويسعى جاهدا إلى تحقيقه، سواء في بيئته الداخلية أو في بيئته الخارجية. وقد تختلف الأدوار التي يسعى إليها صانعوا القرار من بلد لآخر حسب التصور والإدراك، وإذا أسقطنا هذا الحديث على السياسة الخارجية التركية، فنلاحظ أنها قد عرفت زخما ونشاطا كبيرين، وقد تزامن هذا الاندفاع مع حزمة الإصلاحات الداخلية التي بدأت تشهدها الساحة التركية. وبالتالي فالتجربة التركية والتي تعتبر الآن من أنجح التجارب في عمليات التحولات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي، هي بمثابة قدوة يجب أن يحتذى بها، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم معالم السياسة الخارجية التركية وأهم المتغيرات المتحكمة في صناعتها طبقا للأصول النظرية التي وردت في حقل العلاقات الدولية وخصت السياسة الخارجية، ليطغى عليها جانب العلمية والموضوعية.

ب- الأهمية العملية:

تتنمي تركيا إلى منطقة المتوسط، وهي دولة جدّ مؤثرة فيها باعتبارها مجال حيوي بالنسبة لها، فهي تسعى إلى تمرير سياستها في هذه المنطقة عبر كل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، وبما أن لتركيا والجزائر تاريخا كبيرا يعود إلى التواجد العثماني في الجزائر، فأن هذه الأخيرة تعد دولة جد مهمة بالنسبة للأولى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجزائر أيضا لطالما اعتبرت الدائرة المتوسطة مجالا متاخما وحيويا لأمنها الوطني، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى إفادة صانع القرار ولو بالشيء القليل حول هذا الموضوع.

1- نموذج تحليل السياسة الخارجية عند "مايكل بريتشر"

يقسم مايكل بريتشر نظريته في تحليله للسياسة الخارجية إلى ثلاثة أقسام: البيئة العملية والتي تنقسم بدورها إلى (بيئة داخلية وخارجية)، البيئة النفسية لصانع القرار، وقضايا السياسة الخارجية ومجالاتها.

أولاً- البيئة العملية: البيئة العملية تحدد لنا الوضعية التي تتخذ فيها قرارات السياسة الخارجية، كما تمثل مجموعة المعالم والحدود التي يتوجب على صانع القرار أن يعملوا ويتحركوا خلالها وتتضمن مجموعة من المتغيرات توجد خارج أذهان صانع القرار كجزء من العالم الطبيعي الذي يتحرك الفاعلون الوطنيون فيه، وتؤثر البيئة العملية في حصائل القرارات مباشرة كما تؤثر في الاختيار من بين التفضيلات السياسية بمعنى أن القرارات ذاتها تمر عبر صور صناع القرار. وتتضمن البيئة العملية نوعين عامين من المتغيرات البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، فتشير الأولى إلى الظروف والعلاقات التي توجد ما وراء الدول.

1- البيئة الخارجية: وهي النسيج الكلي من العلاقات بين الفاعلين داخل النسق الدولي، من الدول، التكتلات، المنظمات بالإضافة إلى أنماط ترتيب القوى ومستوى الاتصالات، فصناع القرار لا يدركون كل ملامح النسق الدولي بالشدة نفسها أو القدر نفسه، فمدخلات النسق الدولي تتنوع بشكل كبير من قضية لأخرى وكذلك بين مختلف الفاعلين.

2- البيئة الداخلية: وتتضمن

أ/ القدرة العسكرية: وهي تشير إلى القدرة على شن الحرب أو إعاقة الدول الأخرى عدا الهجوم، وهناك مؤشرات ملموسة أساسية هي الجغرافيا والمستوى العام للتكنولوجيا والقدرات العسكرية فيها الجنود والموارد المالية المتاحة للدفاع والتسلح، ويضاف إليها العوامل غير الملموسة كالقيادة والتدريب والقيم المعنوية.

ب/ القدرة الاقتصادية: وهي مجموعة من الموارد المادية المتاحة للدولة من أجل السلوك الخارجي وكذلك ما يتعلق بالغذاء والمواد الخام والتصنيع والتكنولوجيا وهناك مؤشرات تدل على ذلك مثل الديمغرافيا والإنتاج القومي ووضعية ميزان المدفوعات ومستوى الإنتاج والتشغيل.

ج/ البناء السياسي: ويشير إلى المؤسسات السياسية والمنظومة الدستورية حيث يتخذ القرار السلطوي والسمات المختلفة للنسق السياسي (نظام الحكم) والنسق الحزبي والعلاقة المدنية-العسكرية واستقرار أبنية السلطة.

د/ **جماعات المصالح:** وهي تتناقل المعلومات عن البيئة إلى النخبة ولا يمكن أن تدافع عن السياسات والتفضيلات التي ترغب فيها وهي تمثل ضغطا فعليا أو محتملا على صناع القرار.

هـ/ **النخب المتنافسة:** وترتبط بجماعة الضغط هيكليا ووظيفيا بالنخب المتنافسة من أجل السلطة وصناعة القرار في النسق، وتقترح مجموعة بدائل عامة فيما يتعلق بطلبات السياسة الخارجية.

و/ **شبكة الاتصالات:** وتنقل المعلومات بطرق متنوعة وسائل الإعلام، الصحافة، الكتب، الإذاعة، التلفزة، المقابلات، التقارير، البيروقراطية الداخلية ووسائل نقل المعلومات، الأجهزة الاستخباراتية....إلخ.

ي/ **نخبة صناعة القرار:** وتتمثل في قمة هرم الحكم أو رأس الدولة (الرئيس، الملك، رئيس الحكومة، المستشارين، وزير الخارجية). ويتوقف حجم هذه النخبة على القضايا ومجالاتها.

ثانيا- البيئة النفسية لصانع القرار: وتتمثل في النخبة وصورها والاستعدادات النفسية التي يتحرك صناع القرار ضمنها وتعد النخبة مدخلا أساسيا، ويتحرك صناع القرار في توافق مع إدراكاتهم بالواقع وليس استجابة للواقع كما هو، فالصورة والواقع يمكن أن يتوافقا أو يتعارضا.

وصور النخبة عن البيئة الداخلية والخارجية تشكل رؤية العالم، وهي بدورها تنشئ الإطار التحليلي النفسي العام لصناعة القرار.

ثالثا- قضايا السياسة الخارجية ومجالاتها: وتشمل:

1/ **القضايا العسكرية والأمنية:** وتشير إلى القضايا المتعلقة بالعنف وتتضمن التحالفات والتسلح وكل ما تدركه النخبة على أنه تهديد.

2/ **القضايا والمجالات السياسية والدبلوماسية:** وتشير إلى تفاعل السياسة الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي.

3/ **القضايا والمجالات التنموية والاقتصادية:** وتتضمن كل قضايا الحصول على الموارد وتوزيعها والتجارة والمساعدات والاستثمارات الخارجية.

4/ **القضايا والمجالات الثقافية:** وتشير إلى التبادلات الثقافية والتعليمية وترتبط قضايا المكانة بالصور عن الذات وإدراك صناع القرار للمكانة المشروعة لدولتهم في الأنساق الدولية⁽¹⁾.

ج/ اقتراب الشخصية أو المقرب القيادي

توظف الدراسة المقرب القيادي في تحليل السلوك التركي اتجاه المحيط الخارجي والمتمثل في البعد المتوسطي. باعتبار أن جل المهام السياسية سواء في المحيط الداخلي أو الخارجي توكل إلى شخصية القائد المتمثل في شخص الرئيس رجب طيب أردوغان، فدراسة الشخصية القيادية تعد من ضمن الأمور الجديرة بالاهتمام إذ أن ذلك من شأنه تسهيل عملية دراسة وتحليل قرارات السياسة الخارجية.

ومن بين الذين تعرضوا لظاهرة القيادة السياسية وطبيعتها نجد "ماكس فيبر" الذي قام بتصنيف نماذج القيادة السياسية وفقا لمصدر الشرعية التي يحظى بها الحاكم لدى المحكومين إلى ثلاثة أنواع:

1- **نمط القائد التقليدي:** والذي يركز أساسا على السن أو المكانة التقليدية أو الدينية التي يمثلها في المجتمع، حيث تكون سلطة القائد معتمدة على الاعتقاد بقُدسية الأعراف والتقاليد، ويدين له الأفراد بالولاء والطاعة وتكون سلطته مطلقة ويظهر هذا النموذج في المجتمعات البدائية.

2- **نمط القائد الملهم "الكاريزمي"** الذي يتمتع بشخصية ذات خصال وصفات فريدة تجعله في موقع السلطة والطاعة من طرف أفراد المجتمع الذين ينظرون إليه من خلال قدراته الشخصية كقائد وبطل يتمتع بقوة وقدرات خارقة.

3- **نمط القائد الشرعي والعقلاني:** وهو الذي لا ترتبط طاعته من طرف أفراد المجتمع بشخصيته بقدر ما ترتبط بعمله في إطار شبكة من المؤسسات بصورة شرعية ولا تحمل الطابع الفردي⁽²⁾.

ومن الذين تعرضوا أيضا لدراسة طبيعة القيادة أيضا نجد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "هنري كيسنجر"، والذي يبرز أهمية العوامل البيئية في تكوين الشخصية القيادية إذ يرى أن فهم الشخصية القيادية يتطلب دراسة هذه العوامل والتي يحصرها في الآتي:

- الخبرة التي يكتسبها القائد من خلال سعيه إلى السلطة

⁽¹⁾ - Brecher Michael, *The Foreign Policy System of Israel* (London: Oxford University Press, 1st edn., 1972), pp.3-16
⁽²⁾ - زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية (مالطا: منشورات Elga، 1994)، ص.182.

- طبيعة البيئة التي يعمل فيها القائد

- القيم المساعدة في المجتمع الذي يعيش فيه القائد

ومن جهته يقدم كيسنجر ثلاثة نماذج معاصرة للقيادة وهي:

- نموذج القائد البرجماتي- البيروقراطي

- نموذج القائد الإيديولوجي

- نموذج القائد الكاريزمي- الثوري⁽¹⁾

وفي السياق نفسه، يشير حامد ربيع في دراسته لنماذج القيادة السياسية وخصائصها إلى النظرية التي قدمها يونج "Youg" عن نماذج القيادة، حيث يميز هذا الأخير سبعة نماذج أساسية وهي:

1- **القائد الزعيم:** وهو الذي لا يستطيع أن يعيش إلا في إطار من الكفاح السياسي مع قدرته الكبيرة على خلق الأعوان وتنظيم الجماعات.

2- **القائد الديمقراطي:** وهو يميل إلى أسلوب التوفيق أو المهادنة في ممارسة السلطة ومن سماته التسامح ورفض المواقف الصلبة والتطرف والإيمان بالتقاليد واحترام الوضع القائم وهو لا يسير خلفها.

3- **القائد البيروقراطي:** وهو موظف أصبح قائدا سياسيا وبذلك فهو ينتمي بعقليته وتفكيره ثم بخصائصه إلى السلوكية البيروقراطية وهو بطئ الحركة يخشى المواقف الجديدة أو هو جبان تنقصه الشجاعة ويفضل العزلة وقفل أبواب الاتصال الخارجي.

4- **القائد الدبلوماسي:** وهو يمتاز بالمورنة أي القدرة على التكيف مع المواقف، له القدرة على التلاعب بالكلمات وبالمواقف وهو واقعي لا يتحدث عن الأخلاقيات والمثاليات إلا ليساير الاتجاه الذي يسعى لإقامة حركته به وهو يكاد يجمع بين القائد الديمقراطي والقائد البيروقراطي.

5- **القائد المصلح:** وهو الذي يبحث عن المثالية يحلم بعالم يختلف عن العالم الذي يعيش فيه ولا يقبل الصعاب التي تفرضها الحياة العملية وهو يتميز بالعاطفية وهو شخص غير قابل للفساد ولا يقبل المواقف الغامضة.

(1)- المرجع نفسه، ص. 179.

6- القائد المهيج والمثير للقلق: وهو يختلف عن القائد المصلح في كونه يستطيع أن يستغني عن علاقة الاتصال الواسعة مع الجماهير، فهذا النموذج وبصفة عامة لا تعنيه الجماهير ولا يهتم بالرأي العام إلا في حدود معينة ومن خصائص هذا النموذج أيضا أنه يستحب العنف، متعصب، ولا يعرف الحلول الوسطى.

7- القائد العقائدي: وهو الذي يحقق أهدافه من خلال معاشية المفاهيم والأفكار وهو يركز على تقوية علاقته المباشرة مع الشباب في عصره، إلا أنه يعتقد أن الشباب يمثل الأداة التي سوف تحقق ما يحلم به⁽¹⁾.

مهما كانت الصفة التي يتميز بها القائد، فإنها تؤثر بشكل أو بآخر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. فالواقع أن صفات ومعتقدات صانعي القرار تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية لأن الدولة ليست إلا كيانا قانونيا مجردا تقوم جماعة معينة باتخاذ القرارات باسمه، ولكن هناك من يقلل من دور المتغيرات الشخصية ويؤكد هؤلاء على القيود المفروضة على صانع القرار ومنها القيود التي تنبع من الدور الذي يؤديه صانع القرار الإيديولوجية والتقاليد والبيروقراطية والبرلمان بالإضافة إلى العديد من القيود التي تأتي من البيئة الدولية.

المبحث الثاني: مدخل مفهومي ونظري للدراسة

أولا/ تحديد المفاهيم: وظفت الدراسة العديد من المصطلحات التي تحتاج إلى الضبط، حتى يتضح المعنى المقصود منها، ومن أهم هذه المفاهيم التي تستلزم توضيحها إما لغموضها أو لكثرة استعمالها مايلي:

1- مفهوم السياسة الخارجية: إن تعدد المدارس الفكرية التي تناولت ظاهرة السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل واختلاف الزوايا التي يتم النظر منها للسياسة الخارجية، جعل تحديد مفهوم السياسة الخارجية أمرا صعبا حيث تتداخل تعريفات السياسة الخارجية في معانيها كما جاءت في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فمن الناحية التاريخية كانت السياسة الخارجية في رحاب التاريخ الدبلوماسي وعندما شبَّ موضوع الدراسة النظرية في العلاقات الدولية حظيت بنصيبها من العناية العلمية.

(1) - المكان نفسه.

لقد تعددت وتنوعت التعريفات المقدمة لمصطلح السياسة الخارجية من طرف جموع المفكرين والباحثين، بحسب الزوايا والمنطلقات التي ينظر كل واحد منهم لهذه الظاهرة، وعليه يمكن عرض أهم تعاريف السياسة الخارجية في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ينطلق رواد هذا الاتجاه من فكرة أساسية وهي أن السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من البرامج. ومن أهم رواد هذا الاتجاه نجد الدكتور "محمد السيد سليم" والذي يعرف السياسة الخارجية كالتالي: **هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي⁽¹⁾.**

ينطوي هذا التعريف الذي قدمه محمد السيد سليم على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية. وعليه فإن هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف قد حدد السياسة الخارجية على أنها برنامج مسطر ومحدد الأهداف بعيدة عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية وهذا ما قد يظل الفهم الصحيح للسياسة الخارجية. كما يعاب على هذا التعريف أيضا أنه لو يحدد طبيعة الوحدة الدولية، فهذه الأخيرة قد تكون دولة أو منظمة دولية... إلخ.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه نجد "تشارلز هيرمان" الذي عرّف السياسة الخارجية بقوله **"تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجي⁽²⁾".**

كما يعرف مازن الرمضاني السياسة الخارجية بأنها **"السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار⁽³⁾".**

وفي هذا المقام أيضا نشير إلى تعريف "ريتشارد سنايدر" حيث نجده يؤيد هذا الطرح من خلال التعريف الذي قدمه للسياسة الخارجية بقوله **"إن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن**

(1) - أحمد النعيمي، السياسة الخارجية (عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 23.
(2) - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1997)، ص. 07.
(3) - المرجع نفسه، ص. 37.

السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبعون المناصب الرسمية في الدولة⁽¹⁾."

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوك صانع القرار، فحصرنا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه، وبذلك لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، غير أن السياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار وأشمل أيضا من مجرد وصفها سلوك لصانع القرار.

إذن يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

الاتجاه الثالث: هذا الاتجاه يرى أن السياسة الخارجية عبارة عن نشاط

في إطار هذا الاتجاه يمكن الاستدلال بتعريف "حامد ربيع" الذي قدم تعريفا للسياسة الخارجية على أنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية " ⁽²⁾.

كما عرف "موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال " السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى " ⁽³⁾.

من خلال التعريفات السابقة، نرى أن هذه التعريفات قارنت مفهوم السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية للدول، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى التغيير من سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمتها. غير أن ما هو شائع لدى جل أدبيات السياسة الخارجية، أن السياسة الخارجية ليس الهدف منها تغيير السلوك الخارجي للدول وحسب، ولكن يمكن أن تهدف أيضا إلى الحفاظ على الوضع القائم، كما أن السياسة الخارجية ليست موجهة فقط إلى الدول ولكن هي موجهة أيضا إلى كل فواعل النسق الدولي.

تعريف إجرائي للسياسة الخارجية: من خلال التعرض لمختلف التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريف شامل للسياسة الخارجية على أنها: " مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لنظام محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع

(1) - النعيمي، مرجع سابق، ص. 20.

(2) - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 36.

(3) - المرجع نفسه، ص. 37.

القائم في العلاقات الدولية وذلك بما يتماشى والمصلحة الشخصية أو المصلحة الجماعية إذا كانت في ظل حلف، كما أن هذه السياسة الخارجية تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية⁽¹⁾. ومن خلال هذا التعريف يمكن وضع مجموعة من العناصر التي تدخل في إطارها أي سياسة خارجية وهي:

1- إن السياسة الخارجية نشاط سياسي.

2- إنها تنطلق من خطط وبرامج.

3- إنها تسعى لتحقيق أهداف معينة.

4- إنها موجهة إلى وحدات البيئة الخارجية.

5- إنها تستخدم قدرات ووسائل وأساليب.

2- أهداف ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية

يقصد الهدف هنا بالغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في المجال الدولي، ومن هنا تكمن الصعوبات في تحديد الأهداف التي تسعى الدولة أو الدول إلى تحقيقها، حيث أن ما يعتبر هدفا اليوم قد يكون وسيلة غدا، غير أن هذه الصعوبات لم تمنع المهتمين بحقل العلاقات الدولية من التنقيب عن الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في المجال الدولي. وعند دراسة السياسة الخارجية لأي دولة لابد من معرفة الوسائل المتاحة للدولة ومدى إمكانية استعمالها ومن وسائل السياسة الخارجية التي عادة ما تكون متوفرة لدى الدول الدبلوماسية والتحالفات والمساعدات الخارجية والحرب، إلا أن استعمال هذه الوسائل تعتمد على عدة عوامل ومن أهمها القيادة ومدى حسن توظيف صانعي القرارات لهذه الوسائل في تنفيذ خطط السياسة الخارجية باتجاه تحقيق أهداف الدولة الخارجية⁽²⁾.

1.2- أهداف السياسة الخارجية

من الناحية النظرية فإن الهدف هو حالة معينة مقترنة بوجود رغبة مؤكدة وضرورية لتحقيقه من خلال تخصيص قدر من الإمكانيات التي تستلزمها الدول للانتقال من تلك الحالة إلى حالة الوجود أو التحقيق المادي. غير أن الأهداف في السياسة الخارجية من حيث ماهيتها قد تكون محددة عندما لا تترك مجالا للاجتهاد في تفسيرها، أو قد تكون عامة عندما يتميز بالغموض وتعدد احتمالات التفسير، وفي بعض الأحيان تقتضي مصلحة الدولة عدم الكشف

(1)- لادمي، مرجع سابق، ص.10.

(2)- علي محمد شمش، العلوم السياسية (بنغازي: منشورات مطابع الثورة للطباعة والنشر، ط.5، 1996)، ص.342.

عن الأهداف المتوخاة وتبعاً لذلك فإن الهدف الواضح هو العملي والأخلاقي معاً والاستثناء هو التعامل مع الأعداء.

وكما نعرف أن خصائص النظام الدولي الحالي أدت إلى اندفاع كافة الدول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها، ويلاحظ أن هذه الأهداف تتسم بالتنوع والتباين في الزمان والمكان، ولعل من بين أبرز الأسباب التي أدت إلى ذلك خاصية الدول في واقعها الداخلي والخارجي وانعكاس تفاعلها في عملية تحديدها لأهدافها وعليه من المنطقي أن تختلف الآراء حول هذا الموضوع.

يحدثنا في هذا الشأن "هانس موركانثو" حيث يقول أن الهدف الأول والأخير للدول يكمن في الحصول على القوة. ويرى "كندرمات" أن الدول تسعى إلى ضمان أهداف أساسية ترتبط بتطلعاتها نحو ضمان أمنها، وأهداف ثانوية يراد بها أن تكون بمثابة الأدوات لإنجاز الأهداف السياسية. وأما "روز كرانس" فترتب الأهداف إلى ثلاث حسب أولويتها وهي:

- الأهداف المادية

- الأهداف الإيديولوجية

- الأهداف الأمنية

وذهب "هولستي" إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى أهداف القيم والمصالح الأساسية، وأهداف بعيدة المدى وأهداف متوسطة المدى وأهداف قصيرة المدى.

أما "إسماعيل صبري مقلد" فقد أشار إلى الكيفية التي تسلكها صياغة الأهداف حيث تأخذ أياً من الشكلين الآتيين: أهداف المحددة والأهداف العامة أو الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية⁽¹⁾.

2.2- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

الوسيلة هي "الأداة التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لأي دولة من الدول". ومن وسائل السياسة الخارجية التي تكون في يد الدولة، الدبلوماسية والتحالف والمساعدات الخارجية والحرب.

(1)- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط.5، 1987)، 154-155.

أ/ **الدبلوماسية:** هي النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارات الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة والممثلات القنصلية، لتحقيق أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة بالطرق السلمية وتحقيق ذلك عن طريق المباحثات والمراسلات والتمثيل اليومي للدولة في الخارج. وتعتبر الدبلوماسية من أهم وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وكذا تلعب دور كبير في عملية تكوين قواعد القانون الدولي التي تتم عن طريق الإجراءات الدبلوماسية وهذه بدورها تبدأ بالمفاوضات بين الدول، المداولات في المؤتمرات وجلسات المنظمات الدولية،... إلخ⁽¹⁾.

ب/ **المساعدات الخارجية:** تعتبر المساعدات الخارجية من أهم وسائل السياسة الخارجية وقد لا تمر مفاوضات بين دولتين أو أكثر إلا وتحتوي على تقديم المساعدات لأحد الأطراف المتفاوضة سواء كانت هذه المساعدات في صور اقتصادية كالقروض أو الهبات أو في صورة تبادل ثقافي بشري كتوفير أيد عاملة وخبرات معينة للدولة من قبل دولة أخرى. ولا جدال في أن الهدف الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى.

ج/ **الأحلاف كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية:** الحلف هو الاتفاق الذي تتعهد بمقتضاه دولتان أو أكثر بالتعاون واتخاذ سياسات متجانسة بما يتفق ومصالح الدول المشتركة في الحلف ويحقق هدفاً أو أهدافاً مشتركة، فكثيراً ما تسعى الدول للدخول في أحلاف وذلك لتحقيق هدف أو أهداف ترى أنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها.

د/ **الحرب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية:** لقد عرف "كلاوزويتز" الحرب باعتبارها "استمرار للإجراءات السياسية مع مزيج من الوسائل الأخرى غير السياسية، ومزيج من الوسائل العنيفة"، فتعتبر الحرب الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدول لتحقيق هدف أو بعض أهداف السياسة الخارجية، وكثيراً ما تضع الدول هذه الوسيلة في آخر قائمة الوسائل المتوافرة أمامها لتحقيق أهدافها الوطنية في المجال الدولي⁽²⁾.

3- **تخطيط السياسة الخارجية⁽³⁾:** هناك العديد من المدارس الفكرية التي حاولت أن تعطي تعريفاً لمفهوم التخطيط في السياسة الخارجية والتي تصل إلى ستة مدارس أو تيارات مفاهيمية تقريباً، وتبدأ من التعريفات الضيقة والجزئية إلى الشاملة. ويعرف أصحاب هذه التيارات مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية بعدة مستويات:

(1) - أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة (القاهرة: منشورات مكتبة النهضة العربية، 1989)، ص. 103.

(2) - شمش، مرجع سابق، ص. 349-350.

(3) Allen George, "Planning In Foreign Policy : the State of the Art", Foreign Affairs, Vol.39, No.2(January 1961), P.274.

- مستوى حل المشكلات

- مستوى عمليات تغيير المستقبل كجوهر لعملية التخطيط، وعلى رأسهم روستو الذي يعرف التخطيط على أنه فن التفكير الذي يؤدي إلى تحسين مركز الدولة في المستقبل.

- مستوى تحديد الأهداف واختيار وسائل تنفيذها ومراقبتها، أو نموذج التحرك الإرادي

- مستوى المنظور التاريخي- التحليلي للتخطيط، ويقود هذا التيار بريجنسكي

- مستوى الأبعاد الرباعية لتخطيط السياسة الخارجية:

- التعريف - التوقع - المراجعة - التحدي

وعليه فإن عملية التخطيط في السياسات الخارجية المعاصرة تحظى بأولويات كبرى نظرا لطبيعة الأدبيات التي تعنتي بهذا الجانب، باعتبار أن أهمية التخطيط تركز على عدة أبعاد:

- البعد المؤسساتي، والذي يقصد به التنسيق الكفاء لمؤسسة صنع القرار واتخاذ القرار الخارجي.

- البعد الطارئ، ويقصد به تخطيط الطوارئ ووضع الخطط البديلة للتعامل مع القضايا والأزمات الطارئة

- البعد التخطيطي البرامجي، والذي يشمل إدراج البرامج والسياسات المحددة نحو قضايا محددة

- البعد العام للتخطيط، والذي يشمل الصياغات الإستراتيجية للسياسة الخارجية

- البعد المستقبلي والتنبؤ، إن للتخطيط في السياسة الخارجية مجالات كثيرة ومن أهمها الجوانب المؤسسية والمفاهيمية والموضوعية، كل ذلك من اشتراطات التخطيط الرشيد الذي من المأمول أن ينتج عنه قرارات رشيدة قابلة للتنفيذ⁽¹⁾.

4/ تنفيذ السياسة الخارجية: التنفيذ يعني إنجاز شيء ما أو إكماله، بمعنى أن السياسة أو القرار قد نفذ، والمقصود بالسياسة الخارجية هنا في علاقتها بعملية التنفيذ إنجاز الأهداف. ولا يمكن لنا تعريف عملية السياسة الخارجية بدون عملية التنفيذ، لأنه قد تكون هناك سياسة

(1)- Loc,Cit.

خارجية ولكنها بدون فعل والذي يعني غياب التنفيذ، وبالتالي التنفيذ لا يمكن له النجاح أو الفشل بدون الأهداف ومصادرها المفاهيمية للمصلحة الوطنية للدولة. إذا فهناك علاقة ارتباطية وموضوعية بين عملية صنع السياسة الخارجية وعملية التنفيذ، حيث هذه العلاقة الارتباطية تؤثر على الخصائص والهدفية للسياسة الخارجية والتوقع والمراجعة والتحدي لمواجهة إحدى قضايا السياسة الخارجية، وعليه فإن عملية التنفيذ **Implementation** مرتبط دائما بعملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية⁽¹⁾.

5- البيئة النفسية والعملية لصانع القرار: ويقصد بالبيئة النفسية إدراك صانع القرار للواقع العملي أو ما يعرف بالبيئة الواقعية بمعنى أنها تعني مجموعة العقائد والمدرجات أو التصورات أو المواقف والاتجاهات أو القيم التي تقود صانع القرار لكيفية الاستجابة للبيئة الواقعية بمستوياتها المختلفة (العالمي، الإقليمي، الداخلي)، فصانع القرار يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الواقعية وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات⁽²⁾.

ثانيا/ الأدبيات السابقة

لعل المتتبع للشأن التركي، يجد أن هناك عددا هائلا من المراجع والدراسات بخصوص السياسة الخارجية التركية، غير أن هذا الكم الهائل من الكتب أو الدراسات يغلب عليها الطابع النظري والشمول أي جاءت لتدرس السياسة الخارجية التركية إما من الجانب النظري البحث أو أنها جاءت للتناول السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة أوراسيا أو اتجاه أحد الفواعل الدولية في المنطقة على حداد. وبدورها تأتي هذه الدراسة لتدرس السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة المتوسطية التي تعتبر مجال مهم وخاصة أن تركيا تلعب فيه دورا مهما، نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها هذا الحيز الجغرافي وكذلك للتداخل الكبير الذي يجمع تركيا بدول المنطقة.

- من الكتب التي تناولت موضوع السياسة الخارجية التركية بالتفصيل نجد كتاب **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، لمؤلفه أحمد داود أغلو الذي صدر في 2010م، حيث شخض المؤلف السياسة الخارجية التركية من عدة زوايا، مبرزاً أهمية الموقع الجغرافي والخصائص السياسية الاقتصادية والاجتماعية وحتى التاريخية لتركيا والدور الذي يجب أن تلعبه في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية.

⁽¹⁾ - Hill Michael and Hape Peter, **Implementing Public Policy**(London : SAGE Publications, 2004),pp.4-5.

⁽²⁾ - محمد شليبي، محاضرات في مقياس المنهجية(الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، دفعة الماجستير 2012: دراسات أفريقية، بتاريخ 2013/06/08).

- من الكتب أيضا الصادرة في هذا الشأن نجد كتاب **التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق وسوريا والقضية الفلسطينية**، للباحث **محمد عربي لادمي**، الصادر عام 2017م، ولقد ركز الباحث على مفهوم السياسة الخارجية التركية وتحولها، مع التركيز على حالات سوريا والعراق والقضية الفلسطينية، باعتبار هذه الحالات من المسائل المطروحة وبشدة حاليا على طاولات الهيئات الإقليمية وحتى الدولية.

تناولت الدراسة المعنونة بـ **Le Retour de la Turquie en Méditerranée** لصاحبها **Jana Jabbour**، الصادرة في 2014، أهمية منطقة المتوسط في منظور السياسة الخارجية التركية، وعليه يتوجب على صانعي السياسة الخارجية التركية العمل على توطيد العلاقات البينية بينها وبين دول المنطقة باعتبارها عمق استراتيجي بالنسبة لتركيا.

ثالثا/ الإطار النظري لدراسة دور السلوك الخارجي التركي .

تستخدم الدراسة إطارا نظريا يتلاءم والموضوع المراد دراسته، حيث تستند **لنظرية الدور** في دراسة السلوك الخارجي التركي في البيئة الدولية.

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي سيكولوجي بالدرجة الأولى وهو يتعلق بالفرد، ولذلك فإن إسقاط هذا المفهوم على ميدان العلوم السياسية في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول (الوحدات) يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى⁽¹⁾.

إن أصل فكرة الدور في السياسة الخارجية، تعود إلى المفكر السياسي الشهير **K.J.Holsti** عندما نشر مقالا له في مجلة أمريكية عام 1970، حيث حاول أن يدرس السياسة الخارجية عبر اقتراب الدور، وقد حدد أربعة عناصر وهي⁽²⁾:

1- تصور الدور الوطني National Role Conception: ويتضمن تعريف صناع القرار لأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والأنشطة الملائمة لدولتهم بالنسبة للوظائف التي ينبغي أن تؤديها دولتهم على أساس دائم في النسق الدولي أو في الأنساق الفرعية الإقليمية إنها صورة عن التوجهات الخاصة أو الوظائف لدولتهم نحو البيئة الخارجية أو فيها ويتأثر تصور الدور الوطني بمصادر الدور وتوصيف الدور.

(1) - إحسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 159.

(2) - شليبي، مرجع سابق.

2- مصادر الدور الوطني National role Resources: وتشير مصادر الدور الوطني إلى موقع البلد والملاحم الطبوغرافية المهمة للدولة والموارد الطبيعية والاقتصادية والتقنية والإمكانيات المتاحة والسياسات التقليدية والطلبات الاجتماعية والاقتصادية والحاجات التي تعبر عنها الأحزاب والحكومات الجماهيرية وجماعات المصالح والقيم الوطنية والمذاهب والإيديولوجيات ومزاج الرأي العام والشخصيات واحتياجات صانع القرار .

3- أداء الدور الوطني National role Performance: ويعني به السلوك السياسي الخارجي للحكومات ويتضمن أنماط المواقف والقرارات النموذجية يمكن أن يطلق عليها الأدوار الوطنية ويتأثر هذا الدور بتصور الدور الوطني ومصادر الدور وتوصيف الدور.

4- توصيفات الدور الوطني Role Prescription: ويأتي من البيئة الخارجية ويجب أن يتضمن:

- هيكل النسق الدولي

- النسق الواسع للقيم ومبادئ الشريعة العامة والقواعد والتقاليد وتوقعات الدول.

و يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية لهذا الدور، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

- يمكن أن تلعب الدولة دورا محددا على المستوى العالمي ودور آخر على المستوى الإقليمي⁽¹⁾.

لقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام البالغ، وهذا تزامنا مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية وبرز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاضم للقوى

(1) - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.50.

الإقليمية التي تنتمي إليها مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي الدولي.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية (سماتها، سياقها وصناعتها)

الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية (سياقها، سماتها، صناعتها)

تمهيد:

تعتبر تركيا اليوم واحدة من بين الدول في العالم التي تستقطب اهتمام دولي بالغ، وهذا مرده ليس فقط ما تحرزته من تقدم على المستوى الداخلي (في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، ولكن لما تصنعه أيضا على المستوى العالمي بفعل سياستها الخارجية النشطة، إذ تلعب تركيا ومنذ مطلع الألفية الحالية دورا هاما ومحوريا في محيطها الإقليمي وحتى على مستوى النظام الدولي، وعليه يأتي هذا الفصل للتعريف بالسياسة الخارجية التركية وليسلط الضوء على أهم ما يميز هذه السياسة والعوامل المؤثرة في صناعتها وتوجيهها.

المبحث الأول: السياق التاريخي لتبلور السياسة الخارجية التركية

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بانتقال تركيا من صفتها كحارس شرقي للحدود الغربية لأوروبا والحصن المتين ضد المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط إلى صفة الشريك الاستراتيجي للغرب، مع إصرارها على تحقيق هدفها التاريخي منذ ميلاد الدولة الجمهورية ألا وهو اكتساب العضوية في الاتحاد الأوروبي وتوطيد العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ولقد جعل هذا الهدف تركيا تبتعد عن الدول العربية الإسلامية وترتمي في أحضان الغرب من خلال سياسة خارجية ذات بعد واحد، غير أن التغيرات التي عرفها العالم بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 والتحول الكبري التي عرفها الداخل التركي جعلها تعيد حساباتها وإستراتيجيتها على مستوى السياسة الخارجية مع ضرورة تحديد موقعها ضمن النظام الدولي الجديد الذي ميز العالم منذ بداية القرن الماضي، مما دفعها لتبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية ذات البعد الواحد

لقد انتهجت تركيا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي سياسة خارجية ذات البعد الواحد، ويكمن هذا الاتجاه في الاتحاد الأوروبي والدول الغربية العلمانية

وكان الغرض من هذا الاتجاه البحث عن مكانة ضمن النادي الأوروبي، وسعياً منها لتحقيق المصلحة الوطنية المتمثلة في القوة الاقتصادية ومن ثم الأمن والاستقرار، ومن أجل هذا الحلم التاريخي ذهبت تركيا تستوفي كل الشروط اللازمة وقدمت كل التنازلات المفروضة المملأة عليها من الطرف الغربي. لقد جعل هذا التوجه تركيا تبتعد عن محيطها الحقيقي فأحدثت القطيعة مع موروثها التاريخي الهوياتي والحضاري الإسلامي، وأعلنت في مقابل ذلك المبادئ والقيم العلمانية الغربية، في هذا الشأن عبر رئيس الحكومة التركي الأسبق "مسعود يلماز" في سبتمبر 1991 وقال: "إن أمام تركيا أحد الخيارين، الخيار الأوروبي أو خيار العودة إلى عصر القرون الوسطى"⁽¹⁾.

إن سياسة البعد الواحد في السياسة الخارجية التركية ليست وليدة فترة الثمانينات أو التسعينات، بل إنها في الأساس نتيجة للتوجهات والمبادئ التي أرساها "مصطفى كمال أتاتورك" مؤسس الدولة التركية الحديثة 1923، وهي كالتالي⁽²⁾:

- الجمهورية: أي إرساء النظام الجمهوري وإلغاء النظام السلطاني.
- القومية: فقد ألغى أتاتورك رابطة الدينية (العقيدة الإسلامية) واستبدلها بالرابطة السياسية الوطنية.
- الشعبية: وتعني نبذ الأرستقراطية السلطانية، العثمانية، الملاك الإقطاعيين ورجال الدين.
- الدولية: أي أن الدولة هي أداة لتغريب تركيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الانقلابية: أي ثورة على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة.

(1) - لادمي محمد، مرجع سابق، ص. 41.

(2) - محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط. 1، 2013)، ص. 32-33.

- العلمانية: والتي تعني في السياسات التركية سيطرت الدولة على المجال الديني وليس فقط فصل الدين عن الدولة.

وعليه فقد عمد صناع القرار في تركيا على غرس هذه المبادئ الكمالية في الذهنيات التركية لعقود طويلة بعد تأسيس الجمهورية الحديثة، إلا أن ما عرفه العالم من تغيرات على مستوى السياسة الدولية جعل من النخب المساهمة في بلورة السياسات الداخلية أو الخارجية في تركيا إلى تعيد النظر في تلك القناعات وكان ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم والذي أدخل السياسة الخارجية التركية في مفهوم السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية المتعددة الأبعاد

لقد تبلورت هذه السياسة بعد إدراك الساسة في تركيا أنه يجب عليهم إيجاد الدور الذي يجب أن تلعبه تركيا ضمن موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم، وعلى إثر هذه الخلفية الفكرية ذهب هؤلاء إلى رسم سياسة خارجية لبلدهم مختلفة تماما في محتواها عن سابقتها انطلاقا من قناعاتهم بأن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز ووسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وفي الاستقرار العالمي ككل.

وحتى تنجح هذه السياسة في تحقيق أهدافها عملت تركيا على توظيف موارثها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، بحيث أصبحت منفتحة على أكثر من جبهة كدول أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية المشتركة ودول المشرق العربي وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوروبا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي، ولقد جاء كلام رئيس الوزراء التركي في عام 2009 "أحمد داود أوغلو" ليثمن معنى السياق "إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية واضحة وقوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز، وستسعى لدور إقليمي أكبر⁽¹⁾".

وتكمن أهم الأسباب التي أدت إلى التحول في السياسة الخارجية التركية مايلي:

(1)- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر. محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.2، 2011)، ص.612.

- 1- إدراك تركيا أنه من قد يكون من المستحيل قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي رغم إصرارها الحثيث على ذلك، (وهذا هو الواقع حتى هذه اللحظة) .
- 2- أحداث 11 من سبتمبر 2001 والتي أربكت العالم كله وفي مقدمته العالم الإسلامي الذي تحول إلى ميدان للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية، وذلك تحت ذريعة الحرب على الإرهاب وحقوق الإنسان.
- 3- تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وما قد ينجم عن ذلك من المساس بالمصالح التركية.
- 4- حاجة تركيا إلى مناطق نفوذ حيوية تضمن أسواق كبرى أمام الانفتاح الاقتصادي المتسارع الذي تشهده تركيا.
- 5- الاحتلال الأمريكي للعراق والمأزق الأمني في المنطقة وسيناريو التقسيم (أزمة الكوردستان)¹.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية

شرعت تركيا منذ عام 2002 في بناء وهيكله سياستها على نحو يتواءم مع مستجدات النظام الدولي الجديد، آخذة في الاعتبار الأهداف واضحة المعالم ومتطلعة إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي، وعليه تتسم السياسة الخارجية التركية الجديدة بستة مبادئ أساسية وهي:

- 1- **التوازن بين الأمن والديمقراطية:** يقول أحمد داود أوغلو في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية: **"إن انعدام التوازن بين الأمن والديمقراطية في أي دولة، فلن تكون لهذه الدولة فرصة لإقامة منطقة نفوذ في محيطها"**. ومعنى ذلك أن شرعية أي نظام سياسي تُستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، وهذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد، وعليه فإن الأنظمة التي تقيد الحريات إلى حد كبير من أجل توفير الأمن، تتحول إلى أنظمة استبدادية بمرور

(1) - لادمي محمد، مرجع سابق، ص. 49.

الوقت. وانطلاقاً من هذا الباب فإنه ومنذ عام 2002م استمرت تركيا في تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الأمن، خصوصاً عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي فتحت باب التهديدات الإرهابية على كل دول العالم دون استثناء.

لقد استطاعت تركيا وفي خضم تلك الظروف تحقيق مؤشرات جدّ مهمة وملحوظة فيما يخص الإصلاحات السياسية والحريات المدنية على الرغم من التحديات الخطيرة التي واجهتها، فقد كان التحدي الأكبر بالنسبة لها هو مواجهة الإرهاب دون تضيق مساحة الحريات وقد نجحت بالفعل تركيا في التغلب على هذا التحدي، فهذا التوازن الناجح هو مسألة ثقافة سياسية استطاعت النخبة الحاكمة بزعامة "أردوغان" أن ترسخها في المجتمع التركي⁽¹⁾.

2- مبدأ تصفير المشاكل مع الجوار: انطلاقاً من شعار كمال أتاتورك "سلام في الوطن، سلام في العالم"، عملت تركيا أردوغان على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار من خلال اعتماد خطاب حضاري سلمي ودبلوماسي، يتخلله إبرام اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا حيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما كانت علاقات عدائية كادت أن تشعل حرباً بين البلدين في 1998، كذلك علاقات تركيا مع جورجيا، حيث أضحت مثلاً يقتدى به في المنطقة، وكذلك تحسنت علاقات تركيا ببلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ونفس الشيء مع إيران والحكومة المركزية في العراق، وبالتالي فإن أردوغان استطاع أن يخرج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء⁽²⁾.

3- مبدأ الدولة الفاعلة: يقوم هذا المبدأ على أساس لعب تركيا لدور محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب المتوسط، فقد كان لنجاح التأثير التركي على أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو في تسعينات القرن الماضي دافعاً مشجعاً لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا

(1) - أوغلو، مرجع سابق، ص. 612.

(2) - المرجع نفسه، ص. 612-613.

الداخلية والخارجية لدول الجوار، وذلك من خلال مبادرات وساطة وإصلاح قدمتها تركيا في أكثر من مناسبة، كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، وكذا المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص أزمة الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى محاولاتها للتوصل إلى حل توافقي بين الفرقاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في 2010⁽¹⁾. وبالتالي ومن خلال هذه الإستراتيجية ظهرت تركيا بالوجه الداعم للحل السلمي للخلافات البينية في المنطقة وبالتالي تحسين الصورة الخارجية لها خصوصا لدى الدول العربية التي صدتها المبادئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة.

4- مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد: حسب داود أوغلو، فإن العلاقة أو العلاقات بين الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض ولكن هي متكاملة فيما بينها، وهذا المبدأ جاء ليضع العلاقات الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على قدر من التفاهم من خلال العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين بصفتها دولتين مؤثرتين في حلف الشمال الأطلسي (الناتو). كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياساتها اتجاه روسيا و أوراسيا على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، لذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة. ففي الظروف الدولية الغير ثابتة من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من تكون تركيا "مصدر المشكلة" تكون على العكس "مصدر لحل المشكلة" وداعما للحلول السلمية لها ولبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام الإقليمي والعالمي⁽²⁾.

5- مبدأ الدبلوماسية المتناغمة: وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية، وكذا استغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لتفعيل

(1) - لادمي محمد، مرجع سابق، ص. 51.

(2) - أحمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة ومتغيرة وفي العالم، تر. فاطمة إبراهيم المنوفي، متحصل عليه

على الموقع الإلكتروني: <http://rouyaturkiyyah.com/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7/>

بتاريخ (2018/04/29)

العمل الدبلوماسي والعمل على توثيق الروابط بين الدول الأعضاء في تلك المنظمات، فتركيا حرصت على التواجد على مستوى مختلف المنظمات الدولية ولعب الدور البارز فيها⁽¹⁾.

6- مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي: من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، وذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تمكنها من لعب دور مركزي في العالم، وأن تكون قادرة على تقديم الأفكار والحلول في القضايا الدولية سواء تعلق الأمر بالشرق أو الغرب، وهذا ما أكد عليه داود أوغلو في قوله: *"ستكون التزامات تركيا من الشيلي إلى اندونيسيا، ومن أفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة التركية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا ونحن نقرب من العام 2023م الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة"*⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

تقوم السياسة الخارجية التركية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، وتتلخص أهم أهدافها فيما يلي:

1- على الصعيد السياسي والأمني: عادة ما يقصد بالأهداف السياسية المراد تحقيقها على مستوى السياسة الخارجية للدول، مدى قدرة تلك الدول على التأثير في قرارات ومواقف الدول الأخرى باستخدام الآليات الدبلوماسية بشكل أساسي، وتنطلق الرؤية التركية من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة وحل أزمات المنطقة بدلا من الإبقاء عليها والاستثمار في استمرارها أو تصعيدها على غرار ما تفعل باقي الدول مؤثرة في الساحة الدولية، فوفقا لـ عبد الله جول *"فإن اقتراب الحكومة التركية يقوم على التركيز على مبدأ حل المشكلات (Problem Solving Approach)، فبدلا من الاستفادة من الصراعات أو استمرارها، اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات والتوصل إلى*

(1) - المكان نفسه.

(2) - لادمي محمد، مرجع سابق، ص. 52.

الصيغ التوفيقية⁽¹⁾. وعليه تركز الأهداف السياسية للسياسة الخارجية التركية على أربع مداخل أساسية: مدخل الأمن القومي، مدخل التكامل الداخلي، مدخل إحياء الدور الإقليمي.

أولاً- حماية الأمن القومي: تعتبر مسألة الأمن القومي من القضايا الهامة والحساسة، والتي تشد لها الدول كل إمكانياتها المختلفة من أجل الدفاع عن أمنها وسلامة أفرادها، وبالنسبة للحالة التركية فهي تضع هذا المبدأ من أولوياتها القصوى وهذا راجع إلى التوقع الجغرافي لها. إضافة إلى أنها مترامية الأطراف، فإن البيئة المحيطة بها هي حزام من الأزمات والصراعات وبالتالي فهي ملزمة على أن تكون دائماً في حالة تأهب للدفاع عن معتقدها الأمني بكل الوسائل المتاحة حتى بالقوة الصلبة.

لقد تبنت الجمهورية التركية منذ تأسيسها مبدأ سلام في الوطن سلام في العالم، وعليه فقد اتبعت تركيا سياسة خارجية سلمية وواقعية ومتزنة تستهدف الأمن والاستقرار في محيطها وما وراء ذلك، وهذا يظهر من خلال العمل على النقاط الأساسية التالية:

- التحالف مع الغرب والمشاركة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة
- التفاعل مع دول الجوار من أجل الحد من طموحات الأكراد السياسية-الانقسامية
- بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين ترسانة عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة⁽²⁾.

ثانياً- التكامل الداخلي: يعتبر التكامل الداخلي واحد من الأهداف الأسمى الذي تسعى إليه الدول وهو يتداخل حتماً والدفاع عن الأمن القومي، وعليه فإن هذا المسعى كان ولا يزال الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة في تركيا، في ظل وجود الأزمة الكردية التي تفرض ضغطاً مستمراً على حكومة أردوغان من أجل تحقيق هدف الأكراد وهو قيام دولة مستقلة لهم، ويعود أول فصل من الصراع التركي الكردي إلى عام 1984م أين شهدت البلاد حركة

(1) - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق.

(2) - محمد خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012 (غزة: رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص.112.

تمردية من طرف أكراد تركيا، كما أن هذه القضية كادت أن تشعل فتيل الحرب بين تركيا وسوريا بعد اتهام الأولى الثانية بدعم الأكراد، وعلى الرغم من الأوضاع المستقرة نسبياً حالياً بفضل جهود الرئيس رجب طيب أردوغان، إلا أن هذه القضية لا تزال مطروحة على طاولات الحكومات التركية⁽¹⁾.

ثالثاً- إحياء الدور الإقليمي: منذ فترة خلت كان الغرب ينظر إلى تركيا على أنها دولة هامشية تقع على الأطراف الشرقية للحيز الإيديولوجي الغربي، ولقد استثمر فيها الغرب جيداً حيث عملت على أن تكون ذلك الحصن لحماية حدوده من المد الشيوعي إبان الحرب الباردة، وذلك طمعاً في كسب مكانة في ظل هذا العالم العلماني. ولقد عبر في هذا الشأن المفكر الأمريكي "صامويل هانتغتون" عندما وصف حال الدولة التركية في تلك الفترة عندما قال "تركيا هي دولة أطراف، أي دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى، فهي دولة أطراف تمثل أطراف أوروبا كما تمثل أطراف العالم الإسلامي"⁽²⁾.

إن أهم هدف من أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة هو اعتبار تركيا دولة نموذجاً للبناء السياسي والحداثي، خاصة وأنها تقع في منطقة تتوسط الشرق والغرب، ولقد كان في كلام وزير الخارجية التركية "أحمد داود أوغلو" إحياء على أن تركيا باتت تستعيد موقعها كدولة محورية في منطقة الشرق الأوسط والمتوسط، وكذلك تتطلع للعب الأدوار الأولى كدولة مركزية ضمن العلاقات الدولية حين قال: "إن تاريخ تركيا شهد تحولاً بانتقالها من دولة محيط خلال الحرب الباردة، وأصبحت جزءاً من الجناح الجنوب شرقي لحلف الشمال الأطلسي"⁽³⁾.

2- على الصعيد السوسيو-اقتصادي: عندما نقرأ تجربة حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في تركيا، نجد أنه قد أفرد جزء كبير من برنامجه للمجال الاقتصادي. فالتنمية

(1)- المرجع نفسه، ص.113.

(2)- محمد نور الدين، حوار أحمد داود أوغلو: السياسة التركية الجديدة (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص.142.

(3)- السياسة الخارجية التركية: نظرة عامة، نقلاً عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية. <http://www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa> بتاريخ 2018/01/14.

الاقتصادية هي العمود الفقري للنهضة والاستقرار السياسي، وهذه العلاقة الارتباطية بين التنمية والاستقرار قد نجح فيها تجسيدها رؤساء الحزب على أرض الواقع لتصبح تركيا على ما هي عليه الآن.

التنمية الاقتصادية أولا ثم الاستقرار السياسي والاجتماعي ثانيا، هكذا كانت قاعدة الرئيس الحالي وزعيم حزب العدالة والتنمية السيد "رجب طيب أردوغان"، فبعد أن كانت تركيا بلد أنهكتها الأزمات الاقتصادية والانقلابات العسكرية، أصبحت ضمن أقوى 20 اقتصاد في العالم، حيث تحتل المرتبة 16 بعد أن كانت في المرتبة 117 على المستوى العالمي.

يكن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية التركية، في العمل الدؤوب من أجل توسيع نطاق التجارة البينية في المحيط الإقليمي خاصة مع الشركاء المهمين (الدول العربية المجاورة، الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، روسيا الاتحادية، الكيان الصهيوني)، والاستثمار في الفرص الاقتصادية المتاحة، وهذا العمل كله يستدعي تخصيص موارد وإمكانات ليست بالهينة نظرا للأوضاع الأمنية وحجم الاستقطاب الذي تشهده المنطقة.

لقد صرح الرئيس التركي مؤخرا في خطاب له أمام الشعب التركي ووعده أيضا أن من الأهداف السامية التي تسعى حكومته إلى تحقيقها وتجسيدها على المدى المتوسط، هو إيصال بلده إلى مصف الدول العشر الأوائل في العالم الأكثر تطورا في كل المجالات، وقد سطر لهذا الهدف مدى زمني (2023) والذي يتزامن والذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة.

3- على الصعيد العسكري: تعمل كل دولة على الدفاع والحفاظ على أمن إقليمها أو حلفائها والمتعاونين معها، وتعمل دائما على أن تطور من منظومتها العسكرية بالشكل الذي يتوافق والتهديدات المحتملة ضدها. وفي هذا الصدد عمدت تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الرئاسة على الاهتمام أكثر بالجانب العسكري، فبفضل الجهود الحثيثة التي قام بها هذا الأخير أصبحت تركيا اليوم مالك لتكنولوجيا عسكرية عصرية، كما أنها تنتج ما نسبته 54%

من احتياجاتها العسكرية، وزد على ذلك فإنها تصدر منتجاتها العسكرية إلى أكثر من دولة في العالم.

بحكم التاريخ العسكري للدولة التركية الحديثة والذي تستمد من التاريخ العثماني المجيد، فإن تركيا اليوم تسعى إلى الاضطلاع أكثر لاكتساح الساحة الإقليمية وحتى الدولية من الجانب العسكري باعتبارها قوة عسكرية محورية إلى جانب كل من روسيا وإيران وإسرائيل، فهذه المكانة التي باتت تعتليها تركيا في المنطقة تمكنها من إقامة تفاعلات وتحالفات إستراتيجية تضمن لها موقفا أفضل اتجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية⁽¹⁾.

المبحث الثالث: عملية صناعة السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية

نقصد بالعوامل المؤثرة في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية، تلك الخصائص والمحددات المحيطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدول. وتركيا كباقي دول العالم لديها من الخصائص التي تميزها عن باقي الوحدات الدولية والتي على أساسها تتقرر سياستها الخارجية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المميزات.

أولاً: محددات البيئة الداخلية

يعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وإقليم جغرافي شاسع ذو أهمية جيواستراتيجية، ناهيك عن المقدرات الوطنية (القوة الاقتصادية، البشرية والعسكرية) الأخرى عاملاً كافياً لقوة الدولة ويمكنها من لعب دور مهم في إطار النسق الدولي، وفي الآتي عرض لأهم المقومات الداخلية للدولة التركية.

(1)- طارق عبد الجليل وآخرون، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009)، ص ص. 65-70.

1- الموقع الجيوسياسي: تحتل تركيا موقعا جغرافيا مهما على الخريطة الجيوسياسية للعالم، وقد لعب هذا الموقع دورا مهما في تبلور سياستها الخارجية عبر عدة قرون. تبلغ مساحة تركيا 780.562 كلم² كما أشرنا من قبل، ويبلغ طول حدودها حوالي 9848 كم، منها 7200 كم حدود بحرية، أما الحدود البرية فتقدر بـ 2648 كم تتقاسمها مع (08) دول، ستة منها من الجزء الأسيائي (جورجيا 252 كم، أرمينيا 368 كم، أذربيجان 9 كم، إيران 499 كم، العراق 352 كم، سوريا 822 كم)، واثنين من الجزء الأوروبي (بلغاريا 240 كم، اليونان 206 كم)⁽¹⁾.

إن الموقع الجغرافي للدولة يحدد أهميتها من الناحية الإستراتيجية، ويمكنها من لعب أدوار مهمة وفعالة في البيئة الدولية، ومن هنا تأتي الأهمية البالغة للموقع الجغرافي لتركيا حيث يتسم بـ:

- تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث آسيا، أوروبا، أفريقيا، وقد منحها هذا الموقع قدرة التفاعل الحيوي منذ القدم مع محيطها الإقليمي، حيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والثقافية الواقعة على تخومها.

- تقع في قلب المجال الجغرافي الذي يطلق عليه تسمية "أوراسيا" أو قلب العالم (HEART LAND) وفق نظرية ماكيندر الجيوبوليتيكية.

- باعتبار تركيا بلد قاري وبحري، فإنها بذلك تتمتع بميزة قلما تتوفر عليها دول أخرى في العالم، بالإضافة إلى كثرة الدول المجاورة لها يعطيها حرية أكبر في اختيار السياسات وإقامة التحالفات أو التجمعات باعتبار أنها دولة محورية في محيطها.

وعلى الرغم من أن التموقع الجغرافي الاستراتيجي يعتبر عامل قوة بالنسبة للدولة، إلا أن شساعته يفرض أعباء كثيرة على كاهل الدولة خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة تمر بأوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية، وبالتالي فإن الموقع الجغرافي وحده لا يحدد مدى قوة الدولة بدون المحددات الأخرى.

(1)- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 14.

2- الموارد الطبيعية: إن توفر الدول على الموارد الطبيعية كمصادر الطاقة من بترول وغاز، والمعادن كالحديد والنحاس والذهب والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والذرة، يمنح للدولة نوع من الاستقلالية الاقتصادية ويمكنها من لعب دور أساسي في محيطها الإقليمي والدولي كفاعل محوري، كما يمكنها من التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى بما يخدم مصالحها الشخصية.

تعتبر الموارد الطبيعية عماد الاقتصاد وعموده الفقري، وعليه فإن الحروب على الموارد الطبيعية كانت السمة الأساسية للتاريخ البعيد والقريب وسوف تبقى وقود حروب المستقبل في ظل التنافس الشديد الذي يشهده عالم اليوم.

تعتبر تركيا دولة نسبية من حيث امتلاكها للموارد الطبيعية الأساسية (معدن إقليمي كردستان الذي يحوي موارد طبيعية هامة كالمعادن والأحجار الثمينة بالإضافة إلى مخزون هام من البترول والغاز)، وبالتالي فإنها تعتمد بجزء كبير في اقتصادها على الاستيراد من الخارج وخاصة من الدول المجاورة لسد حاجياتها الهائلة في ظل الطفرة الاقتصادية التي تعيشها منذ بداية الألفية الحالية، وعليه فإن الموازنة بين الأهداف السياسية والاقتصادية في ظل البيئة الغير المستقرة التي تشهدها المنطقة يستدعي منها جهود ليست بالهينة على مستوى السياسة الخارجية، مع العلم أن أنابيبها من البترول والغاز ينطلقون من روسيا الاتحادية، إيران، العراق، دول آسيا الوسطى⁽¹⁾. ومن جهة أخرى تعمل تركيا على التقليل من هذا الاعتماد التقليدي على الخارج من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال الاستثمار أكثر في الطاقة الشمسية والرياح والمياه، وفي هذا الإطار صرح وكيل وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركي "فاتح دونميز" أن بلاده ستنتج ما يصل إلى نصف حاجياتها من الطاقة بالاعتماد على الموارد المحلية بحلول 2023⁽²⁾.

(1)- شفيعة حداد، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة (الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2003)، ص.10.

(2)- ترك برس، نصف الطاقة في تركيا تنشأ من الموارد المحلية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turkpress.co/node/48145> بتاريخ 2018/05/20.

3- الموارد المائية: تعتبر المياه أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية للدول خاصة في العصر الحالي، وذلك أن امتلاك الدول لمصادر مياه الضخمة والأنهار وكذلك الشواطئ مع البحار والمحيطات ، بالإضافة إلى توفرها على المضائق المائية الإقليمية أو الدولية، يجعلها تتبنى سياسية خارجية فاعلة ومتميزة.

لقد ساهمت المياه في بلورت السياسة الخارجية التركية منذ القدم، ذلك أن تركيا تعتبر من الدول القليلة في العالم التي تحوي مصادر ضخمة للمياه ناهيك عن انفتاحها على أكثر من بحر وتربعها أيضا على أهم المضائق المائية الدولية، وفي هذا الخصوص فقد استخدمت تركيا هذه الثورة كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة من أجل تمرير سياستها في المنطقة بالنحو الذي يخدم مصالحها وأهدافها وبالأخص سوريا والعراق. وعليه فقد أدت مشكلة المياه إلى توتر العلاقات بين هاتين الأخيرتين وبين تركيا منذ أواخر الثمانينات وطيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، كما ازدادت حدة هذا التوتر إلى درجة اندلاع حرب بين تركيا وسوريا عندما لجأت تركيا إلى الإخلال باتفاق 1946* من خلال تبني مشروع جنوب شرق الأناضول بداية 2005⁽¹⁾.

تعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية المجاورة، كما تعتبر هذه مسألة المياه قضية حساسة من طرف الساسة الأتراك، فعلى سبيل المثال فقد صرح رئيس الحكومة الأسبق "سليمان ديميرل" في ماي 1991 قائلا " **إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي نشيدها على الدجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات هما نهرا تركيان حتى النقطة التي يغادران فيهما الإقليم التركي**"⁽²⁾. وانطلاقا من هذا التصريح يمكن فهم أن المياه خط أحمر في إطار السياسة الخارجية التركية اتجاه محيطها الإقليمي، وبالتالي صدق الباحث الذي قال أن المياه هي وقود حروب المستقبل.

*- هو مشروع تم إبرامه في سنة 1946 أي بعد الحرب العالمية الثانية، والذي بموجبه تستفيد كل من تركيا وسوريا والعراق من مياه نهري الدجلة والفرات بالنحو الذي يرضي الأطراف الثلاثة.

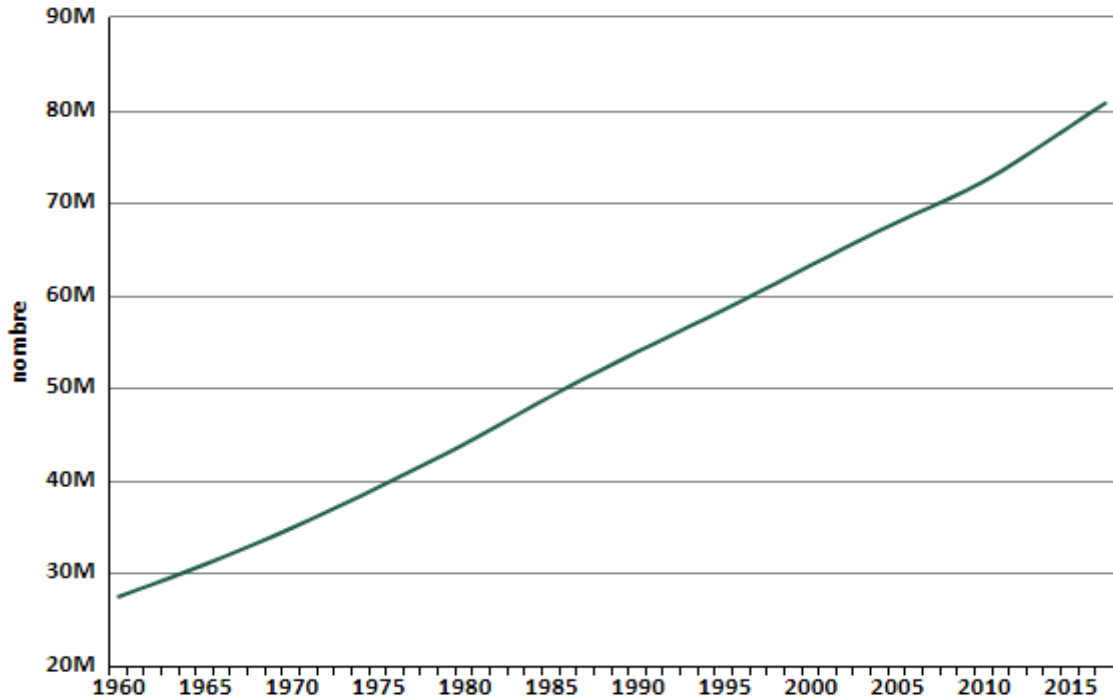
(1)- عربي لادمي، مرجع سابق، ص.32.

(2)- المرجع نفسه، ص.33.

4- المحدد البشري: يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة، فالعامل البشري يدخل في بناء الجيوش وتحديثها التي تعتبر أداة لتنفيذ السياسة الخارجية والوصول إلى أهدافها سواء في حالة السلم أو الحرب، كما يدخل العامل الديموغرافي في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تكوين اليد العاملة المؤهلة سواء داخل الدولة أو إرسالها إلى الخارج حيث الاستثمارات الأجنبية.

يبلغ التعداد السكاني لتركيا حوالي 80.745.000 مليون نسمة حسب الإحصائيات لعام 2017، يعيش 74% منهم في الحضر مما يوحي أنه شعب متمدن. تبلغ نسبة الإناث من مجموع السكان حوالي 50.7%، كما أن نسبة السكان الذين يتراوح عمرهم ما بين 15-64 سنة تبلغ 66.9% وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن أغلب الشعب التركي هو من الشباب، وعليه فإن حكومة "أردوغان" تلقأ أمالا كبيرة عليهم وتمنح لهم أهمية قصوى⁽¹⁾.

الشكل رقم (02): رسم بياني يمثل النمو السكاني في تركيا بين 1960-2017⁽²⁾



⁽¹⁾ - موسوعة أطلس بيانات العالم، على الموقع الإلكتروني: (بتاريخ 2018/05/20).

http://ar.knoema.com/atlas/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86?_ga=2.78787284.1737324637.1526751072-1326713132.1526751072

⁽²⁾ - المكان نفسه.

يجدر الإشارة إلى أن العامل البشري يكون عامل قوة بالنسبة للدولة عندما يكون النمو الديموغرافي يترافق بشكل توافقي مع النمو الاقتصادي، وعليه فإن للانفجار السكاني غالبا ما يسبب مشاكل ويدخل الدول في أزمات اقتصادية بسبب الأعباء التي يفرضها عليها من توفير الاحتياجات الأساسية والمنشآت القاعدية الرئيسية في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وهذه حال أغلب الدول المتخلفة.

5- التركيب الديني: لقد تزعمت تركيا العالم الإسلامي لقرون عدة، وقد ساهم الإسلام في تبلور تاريخ الإمبراطورية العثمانية، حيث كان السلطان العثماني يتمتع بالسلطتين الدينية والدنيوية. وقد كان يُنظر إلى الدولة العثمانية آنذاك على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، لكن بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة بدأت الحكومات المتعاقبة على حكمها بإتباع السياسات العلمانية وتجردت الدولة من المسؤوليات والرموز الدينية من خلال إلغائها لمؤسسة الخلافة. ولعل تشكيلة الشعب التركي الذي تضم غالبية العظمى سكانا مسلمين تصل نسبتهم إلى ما يقارب 99% من أهم مقومات الدور التركي اتجاه محيطها الإقليمي⁽¹⁾، بالإضافة إلى المسلمين توجد في تركيا الأقلية اليهودية (يهود الدونمة)، والأقلية المسيحية.

6- المحدد التكنولوجي: يلعب العامل التكنولوجي دورا هاما في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدول، كما يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تحدد مدى تقدم الدول أو تخلفها، ومن جهة أخرى تعتبر التكنولوجيا نفسها أحد المواضيع الهامة التي تعنى بها السياسة الخارجية، فالهدف الأساسي للدول يبقى دائما البحث عن المصلحة وامتلاك التكنولوجيا الحديثة.

تدخل التكنولوجيا ضمن ما يعرف بثورة المعلومات والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي المعولم، وعليه فقد بات الصراع حول امتلاك التكنولوجيا بين الفواعل الدولية، أحد السمات الغالبة في العلاقات الدولية الراهنة. وفي هذا الإطار يمكن إجمال أهم المجالات التي تدخل في سياقها التكنولوجيا الحديثة والتي تعتبر ذات أهمية قصوى لما تدر من فوائد وعائدات ضخمة لأصحابها، وهي التكنولوجيا العسكرية، البيروكيماويات، الفيزياء النووية،

(1) - داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 92.

الالكترونيات،... إلخ، وبالتالي فامتلاك الدولة للتكنولوجيا الحديثة يعطيها الأفضلية والأولوية من لعب أدوار في الساحة الدولية باعتبارها فاعل مؤثر.

7- البناء السياسي: ويتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، والذي يلعب دور هام ومؤثر في السياسة الخارجية، فالنظم السياسية الديمقراطية عادة ما يسودها الاستقرار على عكس النظم الشمولية التسلطية التي تعتبر مهددة بعدم الاستقرار في أي وقت. فالاستقرار السياسي يلعب دور مهم في بلورة السياسة الخارجية للدول، بحيث تتوفر الدولة لصياغة سلوكها الخارجي بالنحو الأمثل الذي يحقق أكبر قدر من المكاسب والأهداف، كما يلعب الاستقرار السياسي للدولة في إعطاء نظرة وانطباع حسن من الخارج، مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها والالتفاف حولها بالنحو الذي ينشط النشاط الخارجي لتلك الدولة.

نظام الحكم في الجمهورية التركية هو خليط بين النظام البرلماني والرئاسي خاصة بعد إقرار التعديل الدستوري (2014) الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب بدلاً من انتخابه من البرلمان التركي وتكون مدة ولايته خمس سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة وبهذا التعديل أضيف على منصب رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة على حساب رئيس الوزراء، فيما يتم المناقشة في البرلمان التركي حول تحويل النظام السياسي من البرلماني نحو الرئاسي.

يتكون النظام السياسي التركي بموجب دستور 1982 من السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما حدد المهام المنوطة بها.

أ/ السلطة التشريعية: تتجسد السلطة التشريعية التركية في المجلس الوطني الكبير أو البرلمان التركي وفق المادة (7) من دستور 1882 التي تنص على إعطاء البرلمان حق التشريع، ويتكون بهذا الموجب هذا البرلمان من 550 عضواً أو نائبا يتم انتخابهم وفقاً لمبدأ الاقتراع العام لمدة خمسة أعوام.

يعتبر البرلمان التركي الجهة المخولة لها بسن القوانين وتعديلها، فأى تعديل يحتاج إلى ثلثي الأعضاء ليتم إجراءه، كما يشرف البرلمان التركي على مهام الرقابة على الوزراء

واتخاذ قرارات الموازنة العامة والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تبرم مع الجمهورية التركية، كما لا يحق لأي أحد أن يصدر قرار الحرب إلا المجلس الأعلى.

وفي الدستور التركي، فقد أحكم البرلمان قبضته على السلطة من خلال المواد التالية:
119-120-121-122⁽¹⁾.

ب/ السلطة التنفيذية: ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا أنها ثنائية، حيث تتوزع الصلاحيات والاختصاصات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وبحسب الدستور التركي لعام 1882 فإن رئيس الجمهورية ممثل لمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني الكبير، وله الحق في تعيين رئيس الأركان العامة، وأعضاء المجلس الاستشاري للدولة، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي التركي، وأعضاء المحكمة الدستورية، و25% من أعضاء مجلس الدولة⁽²⁾، بالإضافة إلى مهام أخرى وهي كالآتي:

- إيفاء ممثلي تركيا الدبلوماسيين وقبول أوراق اعتماد نظرائهم الأجانب.
- المصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها والتوقيع على المراسيم والقرارات.
- إصدار العفو عن المحكومين عند توفر الشروط المطلوبة.
- مراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور وأداء أجهزة الدولة لمهامها.
- طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء العام.
- اتخاذ قرار تجديد انتخابات المجلس الوطني التركي عند توافر الشروط⁽³⁾.
- **مجلس الوزراء:** يقوم رئيس الجمهورية باختيار رئيس الوزراء من بين الأعضاء الأكثر نفوذا وتأثيرا في البرلمان التركي، ويقوم رئيس الوزراء باختيار أعضاء المجلس الوزاري أو مجلس الوزراء ويتم تعيينهم من قبل الرئيس.

(1) - معوض جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط.1، 1997)، ص.54.
(2) - ندى محمد إبراهيم الموافي وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2016، على الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=47216>

(3) - Niufer Turkish, **Social and Economic Characteristics of The Population** (Ankara: General Census- Statistical Organization, 2001), p.82.

يقوم مجلس الوزراء بمهام المراقبة والإشراف على الإدارات والأقسام الحكومية المختلفة ويجب على رئيس الوزراء أن يقدم البرامج الحكومية المزعم تنفيذها إضافة إلى أعضاء المجلس لدى الهيئة التشريعية العليا من أجل إجراء اقتراح الثقة، وفي حالة رفض هذه الأخيرة منح الثقة فيجب على رئيس الوزراء وأعضاء مجلسه تقديم الاستقالة من مناصبهم⁽¹⁾.

ج/ السلطة القضائية: يستند القسم القضائي في الدستور التركي لمبدأ سلطة القانون، حيث تم تأسيس السلطة القضائية وفقاً لمبادئ استقلال المحاكم على نحو ما تنص عليه المادة 146 من دستور 1982. تنقسم السلطة القضائية في تركيا إلى 3 فئات أساسية وهي القضاء العدلي، القضاء الإداري، القضاء الخاص تعمل في النظر للمسائل المدنية، أما المحاكم العسكرية فتدخل ضمن القضاء العسكري كما هو معمول به في أغلب دول العالم⁽²⁾.

د/ الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية أحد المتغيرات البارزة في الديمقراطيات الحديثة، ويتجلى ذلك في ظل التعددية الحزبية ومنطق الديمقراطية التشاركية. وللأحزاب دور في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدول، فهذه الأخيرة مرتبطة بتصور وذهنية المسؤولين الذين يديرون الشؤون السياسية لتلك الدول، والذين هم أعضاء من أحزاب سياسية مختلفة في التوجه والأفكار والإيديولوجيات.

لقد مرت التجربة التركية بمرحلتين أساسيتين في تجربتها السياسية الحزبية، فقد كانت في ظل الحزب الواحد منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 حتى عام 1950، ولقد حكم في هذه المرحلة **حزب الشعب الجمهوري** الذي أسسه وترأسه **مصطفى كمال أتاتورك**، مؤسس النظام الجمهوري في تركيا ورئيس الجيش بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية فجمع أتاتورك بين رئاسة الحزب السياسي الحاكم ورئاسة المؤسسة العسكرية الحاكمة معاً وعليه فقد أضحت الجمهورية التركية محكومة من المؤسسة السياسية والعسكرية باجتماع الرئاستين في شخص رئيس الجمهورية ومؤسساتها الجديد، ولكن على الرغم من استمرار هذا النموذج كنمط للحكم في تركيا لأكثر من عقدين، إلا أنه سرعان ما أعلن فشله بسبب إصرار

(1) - منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة: من أتاتورك إلى أردوغان (حلب: دار الكتاب العربي، ط.1، 2013)، ص.68.

(2) - المرجع نفسه، ص.69.

الجيش على فرض الأيديولوجية العلمانية المتشددة، تلك العلمانية التي استوردها حزب الشعب الجمهوري من أوروبا لتحديث تركيا من وجهة نظره وفرضها بالقوة العسكرية. غير أن هذه الأفكار العلمانية المستوردة لم تأتي سوى بمشاكل سياسية واقتصادية جمة، وعلى إثر تلك الوضعية تم إجراء أول انتخابات برلمانية على أساس التعدد الحزبي وفق النظام البرلماني التركي في عام 1950 فاز فيها الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس بأغلبية برلمانية مكنته من تشكيل أول حكومة برلمانية منتخبة من الشعب التركي مع وجود منافس حزبي آخر هو حزب الشعب الجمهوري الذي حكم قبله لنحو 25 عاما منفردا. ومن هنا نجد أن بداية التعدد الحزبي في تركيا كانت عام 1950 ولكن ظل الحزب الجمهوري يمارس نفوذه من وراء الستار فلم يكن حينها تعدد حزبي بشكل حقيقي إلا مع مطلع عقد الثمانينات⁽¹⁾.

بدخول تركيا مرحلة التعددية الحزبية نشأ صراع بين الأحزاب السياسية التركية حول مواضيع السياسة الداخلية والخارجية، ومن بين المواضيع التي أثارت جدالا ونقاشا حادا بين الأطياف السياسية في الداخل التركي في تلك الفترة قضية الدين والعلمانية في ظل ازدياد الوعي والحرية السياسية. وبالإجمال يمكن أن نميز بين (03) قيادات متصارعة آنذاك، كما تعتبر المرجعية التي تأسست من بعدها أغلب الأحزاب السياسية في تركيا⁽²⁾:

- 1- **تيار المحافظون:** ويرون في الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحي في الفرد والمجتمع، ويعد ذلك نظاما تربويا لا يمكن إغفاله.
- 2- **تيار المعتدلون:** وهم إلي جانب ميلهم نحو المحافظين يعتبرون أن الدين من الحقوق الشخصية لكل فرد، أي أنه حق من حقوق الإنسان طالما أن الحرية الدينية مكفولة.
- 3- **التيار العلماني:** وهو تيار معادي للدين مهما كانت الدوافع والغايات، وترى أن تركيا دولة أوروبية علمانية لا تمت بصلة بالعالم الإسلامي.

(1) - ندى محمد، مرجع سابق.

(2) - المكان نفسه.

الجدول رقم(01): أهم الأحزاب السياسية في تركيا⁽¹⁾

اسم الحزب	المؤسس	السنة	الايدولوجيا المتبناة
حزب الشعب الجمهوري	مصطفى أتاتورك	1923	علماني ديمقراطي
الحزب الديمقراطي	عدنان مندريس	1946	يميني ديمقراطي
حزب الوطن الأم	تورغوت أوزال	1983	حزبي يميني الوسط/ اندمج مع حزب الطريق القويم في 2005 ليشكل الحزب الديمقراطي التركي
حزب السعادة	نجم الدين أربكان	1970	إسلامي، تم حله وأصبح حزب السلامة الوطني في 1972، ثم أصبح حزب الرفاه في عام 2000، ثم حزب الفضيلة في 2001
حزب الحركة القومية	دولت باختنشالي	1969	قومي
حزب اليسار الديمقراطي	معصوم توركبير	1985	علماني
حزب العدالة والتضامن	هابري كوزانغلو	1996	ليبرالي علماني
حزب الاتحاد الكبير	محسن يازيجي أوغلو	1993	قومي ذات توجه إسلامي
حزب التجمع الديمقراطي	أحمد تورك	2005	قومي ديمقراطي كردي
حزب الشعب الديمقراطي	صلاح الدين ديمرتاش	2013	قومي كردي يساري
حزب العمال الكردستاني	عبد الله أوجلان	1978	اشتراكي/قومي ينادي بانفصال إقليم الكوردستان

8- المقومات الاقتصادية: تتميز تركيا حالياً باقتصاد قوي يعد الأول في منطقة البلقان والشرق الأوسط، حيث يقوم على التنوع في مصادر الدخل الوطني، بالإضافة إلى العدالة والشفافية في التسيير، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بدأ الاقتصاد التركي بالتحسن ليحقق بذلك نتائج مبهرة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

تحتل تركيا حالياً المرتبة السادسة عشر عالمياً من حيث التقدم الاقتصادي بمعدل نمو وصل إلى 7.4% خلال الربع الأول من السنة الجارية (هذه النسبة تجعل تركيا في المرتبة الثانية من حيث النمو الاقتصادي ضمن مجموعة العشرين) بعد أن كانت في المرتبة 116 منذ عقدين أو أكثر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن تركيا تعيش طفرة اقتصادية حقيقية⁽²⁾، فبفضل الإصلاحات الاقتصادية التي عمدت حكومة أردوغان لانتهاجها منذ صعود حزبه على صعيد الواجهة السياسية في تركيا، حيث زاد الناتج الإجمالي المحلي بـ 3

(1) - تم الاعتماد على مصادر متنوعة في إعداد الجدول (منصور عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 83-91، موسوعة ويكيبيديا ... إلخ)

(2) - موسوعة أطلس بيانات العالم، على الموقع الإلكتروني: (بتاريخ 2018/05/20).

http://ar.knoema.com/atlas/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86?_ga=2.78787284.1737324637.1526751072-1326713132.1526751072

أضعاف خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2016 ، إذ كان يقدر في الأولى بحوالي 238.4 مليار دولار ليرتفع إلى حدود 857.7 مليار دولار مع نهاية عام 2016، بنسبة نمو تقارب 7% (حسب إحصائيات 2017). ويسعى الساسة في تركيا إلى دفع بلدهم ليكون ضمن الدول العشرة الأوائل من حيث التقدم الاقتصادي بحلول عام 2023 بدخل قومي يتجاوز عتبة الألف مليار دولار، وحجم صادرات تفوق 500 مليار دولار، ليكون مستوى دخل الفرد الواحد في عتبة 25 ألف دولار⁽¹⁾.

حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي فقد أعتبر الاقتصاد التركي أحد الاقتصاديات الأكثر نمواً في أوروبا والعالم خلال الفترة بين 2008-2016 (وبالأخص بين عامي 2010-2011 أين عرف معدل النمو الاقتصادي التركي مستوى عالمي)، وذلك نظراً للأرقام التي حققتها مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي خلال الفترة المبينة أعلاه، ويرجع سر هذا التقدم السريع الذي بات يعرفه الاقتصاد التركي إلى حزمة الإصلاحات المتبناة من طرف حكومة أردوغان على نحو ما ذكرناه سالفاً، والتي تدخل في إصلاح وتطوير البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية الهادفة إلى جلب ثقة المستثمرين الأجانب ومن أهم هذه الإصلاحات مايلي⁽²⁾:

- الحد من القيود الحكومية على الاستثمار الأجنبي.
- خصخصة القطاع العام.
- مشاركة القطاعات العامة مع القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.
- إشراك المواطنين والمنظمات المدنية الأخرى في عمليات صنع القرار.
- الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية المهملة سابقاً.
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بصورة مباشرة.
- تعديل القوانين التي تنظم عمليات الاستثمار الأجنبي بحيث تمنحهم الحقوق والواجبات الممنوحة للمستثمرين الأتراك.
- خلق مؤسسات تتبع سياسات اقتصادية مستقلة.

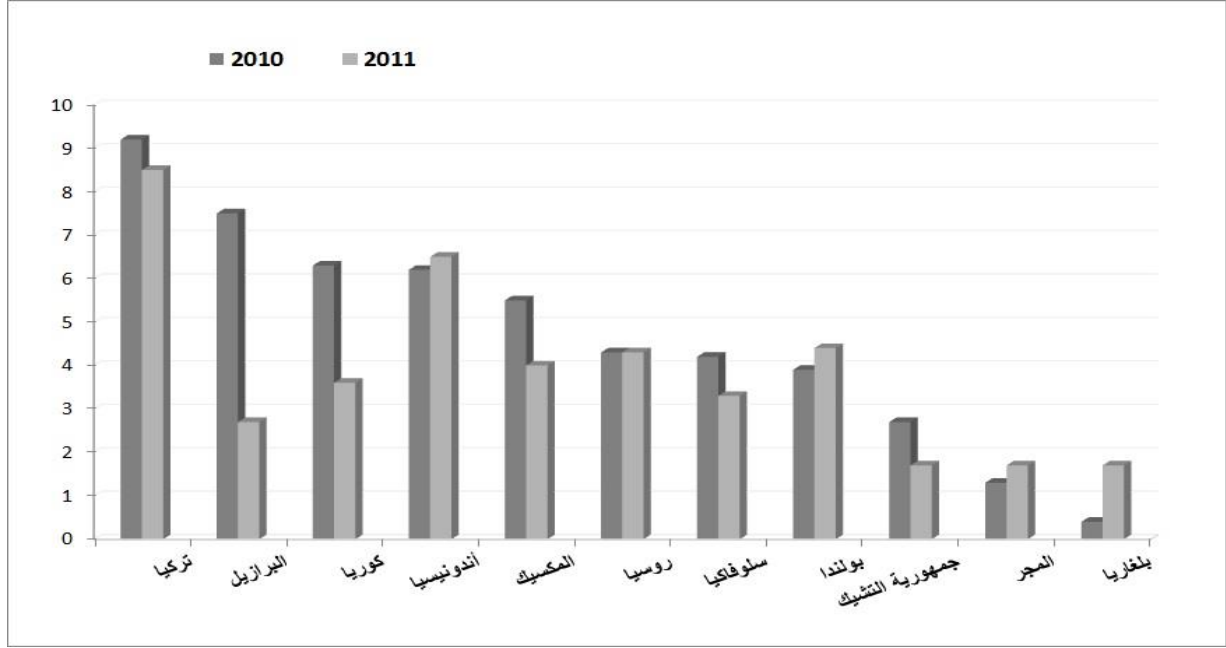
(2) - زاهد جول، مرجع سابق، ص ص، 19-20.

(2) - الاقتصاد التركي في 2017 بالأرقام، على الموقع الإلكتروني: <https://www.damasturk.com/blog/turkish-economy> بتاريخ (2018/05/26)

- إصلاح النظام المصرفي التركي وإرجاع الاعتبار للعملة الوطنية .

وعليه، وبناء على هذه المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها تركيا في ظل المجتمع الدولي، فقد ساعدتها على انتهاز سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول.

الشكل رقم (03): رسم بياني يبين معدل النمو الاقتصادي التركي لإجمالي الناتج المحلي بين عامي 2010-2011 بـ (%) مقارنة بباقي دول العالم.



المصدر: <http://tourism.merhabaturkiye.net/services/74.html>

9- القوة العسكرية: مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية للدول تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية التي تتمتع بها، ذلك أن الجيش هو الحامي الأول والأخير لوجود الدولة سواء في حماية السيادة الوطنية أو في حماية الأهداف الخارجية للدولة الواقعة خارج النطاق الجغرافي لها. كما أن التاريخ السياسي للدول والأمم السابقة قد أثبت تورط الجيش في السلوك الخارجي تلك الدول، ولعل ما تعيشه اليوم الدول الحديثة هو صيرورة طبيعية لما يطلق عليه العلاقات المدنية- العسكرية.

تصنف القوات المسلحة التركية في المرتبة الثامنة ضمن عشرة جيوش في العالم الأكثر قوة من حيث الحجم والكفاءة، إذ تبلغ القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ 1.206.700 جندي، منهم 639.559 ألف من القوات العاملة ضمن حلف الشمال

الأطلسي(الناتو)، بهذه القوام تعتبر تركيا في المرتبة الثانية التي تمتلك أكبر جيش دائم في الحلف بعد القوات الأمريكية⁽¹⁾.

لقد اكتسب الجيش التركي هذه الأهمية المميزة، إثر التحالف الإستراتيجي مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة إبان الحرب الباردة، أين كانت تركيا بمثابة الحليف الأول والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البلقان والشرق الأوسط ضد المد الشيوعي للسوفييات. وبالتالي فقد وظفت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية بغية تحقيق مكاسب هامة أثناء الحرب الباردة وبعدها، خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب واعتبارها أحد أهم أركان الحلف الأطلسي.

وفي هذا السياق، تتكون القوات المسلحة التركية من أربعة جيوش ميدانية موزعة كالآتي⁽²⁾:

- **الجيش الأول:** يتمركز في منطقة مرمره، وتقع قيادته في إسطنبول. مهمته حماية منطقة إسطنبول، مضيق البوسفور والدردنيل، شبه جزيرة كوجانلي.

- **الجيش الثاني:** ويتمركز في منطقة جنوب شرق تركيا، ومقر قيادته مالاطيا. يسهر على حماية حدود تركيا في جنوب شرق الأناضول، والحدود مع سوريا والعراق وإيران.

- **الجيش الثالث:** ويتمركز شمال شرق تركيا، مقر قيادته أرزينجان. مهامه الدفاع عن شرقي الأناضول وتغطية الحدود مع كل من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان.

- **الجيش الرابع:** ويسمى بجيش أيجة، وتقع قيادته في أزمير، تم إنشاؤه في السبعينات إثر التوتر الحاصل بين تركيا واليونان. مهمته حماية حدود الجزء الأوروبي لتركيا.

وأما على صعيد الصناعة العسكرية، فإن تركيا حالياً تنتج ما نسبته من 54% من احتياجاتها العسكرية، حسب تصريحات المسؤولين الأتراك، كما تسعى إلى تطوير منظومتها الدفاعية من الأسلحة المتطورة من دبابات وطائرات (المقاتلات F-35، والطائرات بدون طيار)، صناعة الغواصات، بهدف الاستقلال عن الغرب فيما يخص إستهلاك الأسلحة.

(1) - عربي لادمي، مرجع سابق، ص. 36.

(2) - علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، في أحمد ياسين وآخرون. (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط. 1، 2009)، ص. 37.

ثانياً: محددات البيئة الخارجية: ونقصد بمحددات البيئة الخارجية للسياسة الخارجية التركية، تلك الدوائر الإقليمية والدولية التي تتفاعل معها تركيا بشكل مباشر أو غير مباشر في قضايا السياسة الدولية أو تتشارك معها، سواء النزاعية منها أو السلمية، بالإضافة إلى العلاقات التي تربط تركيا بمجموعة التكتلات والهيئات الإقليمية وحتى الدولية والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز والدفاع عن مصالحها وأهدافها في ظل البيئة الدولية. وعليه سوف يتم تقسم هذا الجزء إلى عنصرين، الأول على الصعيد الإقليمي والثاني على الصعيد الدولي.

1/ على الصعيد الإقليمي: ويُعنى بتفاعلات تركيا في ظل المحيط الإقليمي المحيط بها، والذي يتسم بالاضطراب المستمر، ناهيك عن استقطاب دولي عالي التركيز من قبل القوى الدولية، والأهم من ذلك التغير في عناصر التوازن الإقليمي في المنطقة.

أ- العلاقات التركية- العربية: بعد قيام الجمهورية التركية الحديثة، والتأسيس للنظام العلماني في تركيا، أدار مصطفى كمال أتاتورك ظهره للعرب، مما أدى إلى أحداث القطيعة بين الدول العربية وتركيا، ومما زاد الطين بله محو الحرف العربي واستبداله بالحرف اللاتيني، إذ كانت المقومات العربية من اللغة والدين محرمة بين الأوساط التركية، وبالتالي فقط نشأت نظرة سلبية يتخللها الشك والريبة بين العرب والأتراك في الفترات اللاحقة. كما أن التقارب التركي الأوروبي والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وإسرائيل ضد العرب أدى إلى توسيع الهوة والفجوة بين الطرفين ضاربين عرض الحائط قرون من التلاحم والتقارب في ظل الخلافة العثمانية، غير أن هذا المحدد ليس بالمطلق ولكن هو نسبي والدليل على ذلك ما تشهده تركيا حالياً في إعادة إحياء للعلاقات البينية بينها وبين الدول العربية والإسلامية وتعزيزها، كما أن هذا المحدد مرتبط بالمصالح الوطنية للنخب الحاكمة لدى الطرفين⁽¹⁾.

ب/ العلاقات التركية- الإسرائيلية: تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية أحد أهم المحددات الأساسية التي وجهت السياسة الخارجية التركية اتجاه محيطها الإقليمي والمتمحور أساساً في الدول العربية المجاورة، وعليه يمكن أن نميز بين فترتين شهدتها العلاقات التركية الإسرائيلية.

(1) - عربي لادمي، مرجع سابق، ص. 36.

-المرحلة الأولى: من 1949- 2003: شهدت هذه المرحلة علاقات تحالف وتقارب بين الطرفين، بدأت مع اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 لتكون أول من يعترف بها في المنطقة والثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثم التأسيس لهذه العلاقات إثر الزيارة التي قام بها "ديفيد بن غوريون" الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء إسرائيل إلى تركيا في عام 1957، ثم التوقيع على التحالف العسكري بين الطرفين في 1958 ردا على قرار الوحدة العربية بين سوريا ومصر (1958-1961). وفي فيفري 1996 وقع الطرفين على وثيقة أخرى للتعاون العسكري أثناء الزيارة التي قام بها وزير الدفاع التركي لإسرائيل وتضمنه لهذا التعاون الذي يأتي في سياق مواجهة التهديدات الإرهابية والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة، كما تم التوقيع في نفس العام على اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين، ثم تليها اتفاقية للنقل البري بين الطرفين تم التوقيع عليها بأقرة في سبتمبر 1997⁽¹⁾.

- المرحلة الثانية من 2003 إلى الفترة الحالية: مع صعود التيار الإسلامي في تركيا إلى سدة الحكم بدأت مرحلة أخرى في العلاقات الإسرائيلية- التركية اتسمت بالصدام والتناقض، نظرا للتوجهات السياسية الجديدة للقادة الجدد في تركيا وموقفهم من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الذين لم يفوتوا أية فرصة في إبراز الدعم للقضية الفلسطينية، وبالمقابل تشديد اللهجة وإدانة الطرف الإسرائيلي في المجازر التي يرتكبها في حق الشعب الفلسطيني وهذا الموقف الذي لاقى ترحيب في الأوساط العربية والتركية وحتى الدولية. يعتبر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2008، ثم الهجوم الجوي الإسرائيلي على الناقلات التركية "مرمره" الإنسانية في 31 ماي 2010 المتجهة نحو قطاع غزة المحاصر، النقطة الفاصلة في العلاقات التركية -الإسرائيلية أين أعلنت تركيا القطيعة الدبلوماسية مع إسرائيل وطرد السفير الإسرائيلي من تركيا بعد وفاة عشرة أفراد أتراك كانوا على متن الناقل، كما شكلت تلك الدماء ثمن عودة تركيا إلى المنطقة ودفعها نحو تقارب أكثر مع أطراف تكن العداء لإسرائيل، ومن أهمها التقارب التركي -الإيراني⁽²⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص.39.

(2) - طایل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013 (تركيا: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص ص.29-95.

ج/ **العلاقات التركية- الإيرانية:** تعتبر العلاقات التركية- الإيرانية أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية، فبعد أن كانت إيران أحد الأعداء الذين يشكلون تهديدا للأمن القومي التركي أيام قيام الدولة التركية الحديثة وبالأخص أثناء الحرب الباردة، باتت في الآونة الأخيرة أحد الشركاء الأساسيين بالنسبة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط. وذلك بفضل السياسة المنفتحة التي تبناها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على كل الدول الفاعلة في المنطقة بحثا منه على ترسيخ أكبر دور إقليمي لتركيا من خلال الاشتراك مع القوى الإقليمية الأخرى كإيران⁽¹⁾.

أضحت إيران أكبر شريك تجاري لتركيا في المنطقة، حيث بلغ حجم التجارة البينية بين الطرفين حوالي 30 مليار دولار سنة 2015، بعدما كانت 16 مليار دولار في 2011، وقبلها 1.2 مليار دولار في 2002، وعليه فمن المؤكد أن هذه الأرقام مرشحة للارتفاع خاصة بعد الحظر الدولي على إيران الذي سبب لها عزلة دولية لفترات طويلة. ومن جهة أخرى تعتبر إيران الممول الأول بالنسبة لتركيا فيما يخص الطاقة والغاز، إذ تستورد تركيا من إيران ما يقارب 51% من حاجياتها النفطية، ناهيك عن اعتبارها نقطة عبور بالنسبة للغاز التركماني إلى تركيا. وهذا بالإضافة إلى حركية الأشخاص البينية التي يشهدها البلدين بفضل التسهيلات التي قدمتها كلا الدولتين بالنسبة للمواطنين الأتراك والإيرانيين على السواء، وفي هذا الخصوص فقد بلغ عدد السياح الإيرانيين الذين زاروا تركيا بين عامي 2010-2011 مليوني زائر. وبالإضافة إلى قطاع السياحة، هناك قطاع الاستثمارات الذي يعرف وتيرة متسارعة بين البلدين، حيث يبلغ عدد الشركات الإيرانية المستثمرة في تركيا حوالي 1470 شركة مع نهاية سنة 2010. وعلى الرغم من هذا المنحنى التصاعدي في العلاقات التركية- الإيرانية إلا أنه هناك بعض النقاط التي يقف الطرفين فيها على النقيض أهمها موقف الطرفين من الثورات العربية وبالأخص الملف السوري⁽²⁾.

د/ **العلاقات التركية- الروسية:** تشكل العلاقات التي تربط بين تركيا وروسيا أحد الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية التركية، فلطالما كانت روسيا في مركز الاهتمام التركي منذ

(1) - المرجع نفسه، ص. 97.

(2) - جلال خشيب، أثر الصعود الأوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للإستراتيجية التركية، ورقة بحثية مقدمة من طرف مركز إدراك للدراسات والاستشارات إلى الندوة الدولية السابعة للبحر الأسود حول العلاقات التركية الروسية (تركيا: جامعة جيرا سون ومركز البحر الأسود للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 19-21 أكتوبر 2017)، ص ص. 36-37.

قيام الدولة التركية. لقد كانت روسيا إبان الحرب الباردة الخطر الأول بالنسبة للأمن القومي التركي والكتلة الغربية بصفة عامة نظراً لأن تركيا كانت تحت هذه المظلة، وحتى بعد نهاية الحرب الباردة مازالت روسيا مدرجة ضمن وثيقة الأمن القومي التركي كخطر بالنسبة لها، غير أن هذا الواقع تغير بعد إقدام تركيا على حذف أسماء دول ضمن وثيقتها للأمن التركي من أهمها تركيا وإيران بالإضافة إلى جورجيا، بلغاريا، سوريا، أرمينيا، اليونان كأخطار تهدد أمنها الوطني، وبالمقابل راحت تعزز العلاقات السلمية والهادفة بينها وبين هذه الدول.

من الملامح الواضحة خلال العقود الثلاثة الماضية للعلاقات التركية- الروسية، تعميق الاعتماد المتبادل بين الطرفين في مجالات متعددة من أهمها التجارة البينية، الاستثمارات، السياحة، وحتى القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك. تعتبر روسيا الشريك الاقتصادي الثاني بالنسبة لتركيا بعد ألمانيا (على المستوى الفردي)، حيث بلغت حجم المبادلات التجارية بين الطرفين 31.2 مليار دولار عام 2014، و33.4 مليار دولار عام 2011، بعد أن كانت 4.5 مليار دولار فقط في عام 2000.

مما لا شك فيه والراسخ في أذهان الساسة في تركيا، أنه من المستحيل أن تلعب تركيا دوراً إقليمياً في المنطقة، مع الإبقاء على العلاقات العدائية بينها وبين دولة بحجم روسيا، كما أن الفكرة التي فهمها الأتراك وباتت واضحة في السياسة الخارجية التركية، أن موازين القوة باتت تتحول تدريجياً نحو الشرق (الصعود المستمر لصين والهند ودول جنوب وشرق آسيا إيران، روسيا)، وأن تحالفها مع الغرب في الماضي قد لا يخدمها في الحاضر والمستقبل⁽¹⁾.

2- على الصعيد الدولي: وهنا نفرّد علاقات تركيا مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

أ/ **العلاقات التركية- الأوروبية:** يعتبر هذا المحدد من بين المحددات الكبرى والدائرة الأكثر أهمية التي شغلت السياسة الخارجية التركية منذ قيام دولة تركيا الحديثة، حيث سعت بكل الوسائل إلى نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي، ولا زالت المفاوضات حول ذلك قائمة إلى غاية كتابة هذه السطور.

(1) - المرجع نفسه، ص ص. 28-30.

لقد ظل انضمام تركيا للنادي الأوروبي، أحد الهواجس الذي أرق الساسة الأتراك منذ خمسينيات القرن الماضي، وعملوا بكافة الوسائل من أجل الدخول في السوق الأوروبية كعضو دائم، ومن أجل ذلك قدمت تركيا كل التسهيلات وقبلت بكافة الشروط المملاة عليها من طرف الدول الأوروبية المتمثلة أساسا في حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى المالية، غير أن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مازالت معلقة إلى حد الآن، هذا في حين يرى بعض المختصين في هذا الشأن أن المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول انضمام الأولى إليه، قد انحرفت كثيرا عن مسارها الأساسي، وهذا ما قد يؤثر سلبا على طبيعة العلاقات التي تجمع الطرفين، التي تمثل فيها العلاقات التجارية الوجه الأبرز.

تملك تركيا سادس أكبر اقتصاد في أوروبا، وفي نفس الوقت تقيم تركيا مع الاتحاد الأوروبي علاقات تجارية واقتصادية مكثفة، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر الشركاء التجاريين والاستثماريين لتركيا، حيث تشكل تجارة تركيا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما نسبته 40% تقريبا من تجارتها الإجمالية، وارتفعت هذه النسبة في الأشهر الثلاث الأولى من عام 2015 إلى 42%. وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي في تركيا في الفترة بين جانفي/نوفمبر 2014 ما يقارب 64%⁽¹⁾.

ب/ العلاقات التركية- الأمريكية: لقد كانت قوى الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي الأول لتركيا منذ نشأتها كدولة حديثة. وكانت المظلة النووية للحلف الأطلسي الحامي الرئيسي للأمن القومي التركي ضد التهديدات الخارجية، خاصة ذلك التهديد القادم من الشمال والذي مثله الاتحاد السوفياتي ثم الروس من بعدهم. في مقابل ذلك أدت تركيا دورا وظيفيا حيويا في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في منطقة

⁽¹⁾ – العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، موقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية: (بتاريخ 2018/01/12).

<http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.ar.mfa>

الشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا، فكانت الأراضي التركية حاضنة لكثير من القواعد العسكرية للنااتو والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء⁽¹⁾.

لقد كانت تركيا أحد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادا وديمومة لأكثر من سبعة عقود كاملة، ولقد خدمتها باعتبارها حصنا منيعا ضد الشيوعية خلال الحرب الباردة، وحتى بعد انتهاء هذه الأخيرة أدت تركيا دورا محوريا خلال عقد التسعينات في احتواء كل من العراق وإيران، كما أنها دعمت استقرار البلقان وأمنت رواق الطاقة شرق- غرب. وحتى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انخرطت تركيا في جهود بناء الدولة في أفغانستان وبعدها بسنوات قليلة فقط تم اتخاذ تركيا باعتبارها نموذجا ملهما للشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وعليه لم يكن من الصدفة أن تم إطلاق تسمية الشراكة الإستراتيجية لوصف العلاقات التركية الأمريكية في أغلب الأحيان، وقد حالت هذه الشراكة دون حدوث حروب كانت من الممكن أن يشهدها الجوار التركي⁽²⁾.

من الواضح أن للشراكة الإستراتيجية التي طغت العلاقات التركية- الأمريكية إبان الحرب الباردة وبعدها، بالغ الأهمية والتأثير في بلورة السياسة الخارجية لتركيا في تلك الفترة، كما أنه من الملاحظ والجلي لنا أنه بدون تركيا كان من الصعب تصور قيام النظام الدولي المنقاد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أو تحقيق سياسات ناجحة في احتواء الفوضى في الشرق الأوسط.

منذ عام 2009 وبالتحديد أخذت العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تشهد تراجعا ملحوظا بسبب التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وتصادم هذا الانحدار في العلاقات بين أنقرة وواشنطن بشكل كبير في عام 2013 إثر أحداث "غيزي بارك" وما صاحبها من احتجاجات علمانية وضعت إصلاحات أردوغان على المحك، ثم كان للتباين بين أنصار حزب العدالة والتنمية وأنصار المعارضة العلمانية حول الحرب السورية وعوامل أخرى، عظيم التأثير على صفو العلاقات بين البلدين. وعلى كل يمكن إجمال أهم أسباب التدهور في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في النقاط التالية:

(1) - خشيب، مرجع سابق، ص.16.

(2) - المرجع نفسه، ص.17.

- قلق تركيا بخصوص الفشل الأمريكي في الضغط على نظام الأسد بخصوص مراعاة مسار التسوية.

- التحالف الأمريكي مع أكراد سوريا وأكراد تركيا.

- إدعاء أمريكا بتصاعد الأوتوقراطية في تركيا.

- مطالب أنقرة بتسليم فتح الله غولن القاطن بالولايات المتحدة الأمريكية والذي تعتبره أنقرة المسؤول المباشر في الانقلاب العسكري الفاشل في جويلية 2016، واشتباه تركيا في معرفة الولايات المتحدة الأمريكية مسبقا بهذا الانقلاب¹.

كل هذه الأسباب وأخرى، أدت إلى تزايد الحدة في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مع حلول السنة الجارية، ومما لا شك فيه أيضا أن قرار الرئيس الأمريكي في نقل سفارة بلده في فلسطين إلى القدس، سيكون له دور في توسيع الهوة بين الطرفين، إذ يكمن ملاحظة حجم التدهور الذي وصلت إليه علاقات الطرفين بعضهما البعض مثلا في صفقة تزويد تركيا بالجيل الجديد من المقاتلات الأمريكية F-35، بعد أن أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم رغبتها في إتمام الصفقة، كما أن اتهام أمريكا تركيا بالتحول نحو الأوتوقراطية من المستحيل أن يجعلها ذلك عضوا مرشحا لعضوية الاتحاد الأوروبي، كما أنه قد يقضي على الشراكة التاريخية المتينة التي كانت في وقت مضى بين تركيا والغرب ومن ثم على الارتباط الاستراتيجي بتركيا مع "الحلف الأطلسي" وهذا ما يفسر استبعاد تركيا من السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية المشتركة (ESDP)، هذه المستجدات وأخرى كلها تدفع بتركيا نحو التفكير الجدي في إيجاد بدائل إستراتيجية موازية.

ج/ المؤسسات الإقليمية والدولية: إن انضمام تركيا لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية، فهي عضو في الحلف الأطلسي كما أشرنا سالفًا، كما تعتبر عضو بارز في منظمة المؤتمر الإسلامي وتترأسها في الفترة الحالية، كما أصبحت عضو ملاحظ ومراقب في كل من

(1) - المرجع نفسه، ص ص، 18-19.

الإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. هذا كله قد ساعدها في توجيهها الجديد في سياستها الخارجية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المؤسسات والأجهزة غير الرسمية الفاعلة في السياسة الخارجية التركية
إلى جانب المؤسسات الرسمية الفاعلة في رسم وصنع السياسة الخارجية التركية التي أشرنا إليها سالفا (البناء السياسي، المؤسسة العسكرية...)، هناك أيضا الجهات الغير الرسمية التي لها بالغ الأثر في صنع القرار السياسي على مستوى السياسة الخارجية التركية والتي تتمحور أساسا في جماعات المصالح والإعلام والرأي العام.

أولا: جماعات المصالح في تركيا: تعتبر جماعات المصالح مكون أساسي وضروري في الدولة الحديثة سواء اعترفت السلطة الحاكمة بذلك أو لم تعترف، وهذه الجماعات توجد في الدول التي يسمح نظامها السياسي لمواطنيها بتنظيم أنفسهم لتحقيق مصالحهم والدفاع عنها شريطة أن يتم كل ذلك وفق للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون. وتتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية ودينية، بالإضافة إلى كبرى الشركات الخاصة وجمعيات رجال الأعمال التي يتمتع صاحبوها بالنفوذ داخل وخارج تركيا.

1- جمعية رجال الأعمال والصناعة الأتراك: وهي من أكثر الجماعات ثراء في تركيا، وتضم رجال أعمال أترك وعددا من يهود "الدونمة" وتمتلك هذه الجمعية 1300 شركة، ويشكل قيمة إنتاجها 47% من الإنتاج الاقتصادي التركي، مما يعكس مدى تأثير الجمعية على القرار السياسي والتوجهات الاقتصادية التركية، إضافة إلى الأثر الذي يحدثه الأعضاء اليهود على توجهات وسياسات الجمعية بالتقارب نحو الغرب وإسرائيل، وتهدف الجمعية إلى الحفاظ على مبادئ أتاتورك والحفاظ على علمانية الدولة⁽²⁾.

2- جمعية الموسياد: وتمثل هذه الجمعية قطاع رجال الأعمال المتدين، ويصل عدد أعضائها إلى 2500 عضو، يملكون 7500 شركة، يعمل فيها قرابة 2 مليون شخص، وقد أصبحت هذه الجمعية أحد المنافسين في الاقتصاد والسياسة في تركيا وهي قريبة لحزب العدالة والتنمية، وتهدف إلى توسيع حرية الأفراد في الانخراط في أنشطة ذات اتجاه ديني بـمكان

(1) - داود أغلو، مرجع سابق، ص. 615.

(2) - مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا اتجاه الشرق الأوسط 2002-2016 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط. 1، 2017)، ص. 60.

العمل، وتضع حدًا للتمييز ضد المسلمين المتدينين. كما تسعى لترجمة القيم الإسلامية في مجال الأعمال والمشاريع السياسية والاجتماعية⁽¹⁾.

3- تحالف توسكون: وهو منظمة نشأت عام 2005 تمثل مصالح أصحاب المشاريع الأناضوليين المحافظين داخل تركيا وخارجها، مؤسسيه وأعضاؤه مقربين من حركة غولن ويعد توسكون من الأذرع الرئيسية للحركة⁽²⁾.

4- حركة غولن: تنسب هذه الجماعة لمؤسسها فتح الله غولن، وتعتبر هذه الجماعة من أكثر الحركات الإسلامية التي أثارت المشهد السياسي في تركيا خلال السنوات القليلة الماضية ولا تزال تفعل. وهذه الحركة هي إحدى الجماعات النورية التي تتبع مدرسة العالم الشهير سعيد النورسي الملقب بـ بديع الزمان، هذه الجماعة تتمتع بنفوذ واسع داخل وخارج تركيا.

ولد فتح الله كولن عام 1941 في منطقة أرضروم لعائلة صوفية متدينة، ورغم أنه لم يكن في شبابه من طلبة الشيخ سعيد النورسي الذين كانوا يسمون **الحلقة الصلبة**، إلا أنه تأثر بكتابات الأخير وسيرته الشخصية. وفي النصف الثاني من القرن الماضي كان كولن من الرواد الذين كونوا الجيل الثاني من الحركة النورية بعد تفرقها، منشئاً ما سمي لاحقاً **"بحركة الخدمة أو جماعة كولن"** التي تعتبر أحد أهم وأقوى فرق الجماعة الأم، وقد بزغ نجم كولن في تركيا بعد انقلاب عام 1980 الذي أيده ومدح قياداته العسكرية، بينما وجدت فيه القوى الحاكمة بديلاً للإسلام السياسي، لكن شهر العسل لم يدم فتمت ملاحقته لست سنوات بتهمة تهديد النظام العلماني ومحاولة إقامة نظام إسلامي، فترك تركيا عام 1999 واستقر في ولاية بنسلفانيا الأمريكية منذ ذلك الوقت.

وحركة الخدمة هي جماعة صوفية، تنهل من تيار معين له جذوره في الأناضول، بدءاً من جلال الدين الرومي مروراً بأحمد يسوي ثم يونس إمرة، وتتشكل من طلبة وأتباع فتح الله كولن وتتبنى أفكاره التي تميزها عن غيرها من الجماعات الصوفية، وبالضرورة عن جماعات الإسلام السياسي، ويبشر كولن وجماعته بالدعوة إلى إسلام قومي يرى في الجنس التركي تفوقاً على الأجناس الأخرى في فهم وتطبيق الدين، ونشر روح التسامح والأفكار

(1) - المكان نفسه.

(2) - المكان نفسه.

الصوفية، خصوصاً الحركات الإسلامية في العالم العربي، التي يرى أنها تنفّر من الدين، وترى الحركة أن مشاكل المنطقة تتلخص في الجهل والفرقة والفقر، ولذلك فقد وجهت معظم أنشطتها نحو العلم والثقافة، مستهدفة الفئة المتعلمة المثقفة من الشعب، وخاصة قطاع الطلاب. كانت القفزة الكبيرة في نشاط الجماعة بعد انقلاب عام 1980، حيث استفادت من دعم الدولة ومن مساحات الحرية المتاحة، لتبدأ رحلتها مع إنشاء المدارس خارج تركيا، مروراً بتكوين وقف الصحافيين والكتاب الأتراك ليصبح الجهة الممثلة للجماعة بشكل شبه رسمي.

أما اليوم فتدير الحركة أكثر من 500 مدرسة في حوالي 92 بلداً، وتملك مجموعة من القنوات التلفزيونية والصحف ومحطة إذاعية، ومؤسسة إغاثية، إضافة إلى آلاف معاهد التقوية ومساكن الطلبة، بينما يتجمع رجال الأعمال الذين يدورون في فلكها في جمعية **توسكون** التي يمكن اعتبارها الذراع المالي لها. من جهة أخرى تعتبر علاقة حركة غولن مع الغرب ركناً رئيساً في فهم مرتكزاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية ورؤيتها لمستقبل تركيا، حيث يبدو الملف استراتيجياً بالنسبة لها. تنبع هذه الرؤية من اقتناع الجماعة أن الغرب هو الذي يقود العالم اليوم، مما يحتم على كل من أراد أن يتواجد على الساحة العالمية التصالح والتنسيق معه لا مصادمته، من هنا فقد دعمت دائماً ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ولم يتحرج كولن من أن يعلن عام 1999 في برنامج تلفزيوني شهير أنه قال لأحد السياسيين الأوروبيين لدى رفضهم انضمام تركيا للاتحاد في حينها: **"لقد تركتمونا كالأيتام"**⁽¹⁾.

إن الجدير بالذكر أن هذه الجماعة تعتبر السبب الأول لتشنج العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على تركيا في مقابل الحصانة الدبلوماسية التي توفرها لزعيمها فتح الله غولن.

(1) - محمد ياس خضير، السياسة الخارجية التركية: الفواعل والدوائر، على الموقع الإلكتروني (بتاريخ 2018/05/12)

<https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1/>

5- مؤسسة الإغاثة التركية (IHH): مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية، هي جمعية خيرية تركية تعمل في 120 دولة، تأسست عام 1992 بغرض مساعدة المسلمين في البوسنة، وقامت بأعمال إغاثة في أماكن مختلفة من العالم، تقوم على تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، منها: تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير حياة كريمة لكل المحتاجين والمظلومين في مختلف مناطق العالم، والتصدي لكل ممارسة سياسية تنتهك حقوق الإنسان، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإرساء المبادئ الأساسية في سبيل حماية هذه الحقوق، والسعي لتثبيت القيم الإنسانية العميقة في هذا العالم المتغير، لتوفير حياة كريمة للجميع.

والقضاء على الآثار السلبية للحروب والكوارث الطبيعية ومساعدة المجتمعات والأفراد المتضررين والمنكوبين ليستطيعوا استعادة الاعتماد على أنفسهم واستئناف حياتهم الطبيعية من جديد، وإقامة جسر تعاون بين البلاد ومنظمات العالم لتعزيز الوعي الجماعي بأهمية تطوير العمل وآلياته في مجال المساعدات الإنسانية، وتعزيز قوة الأفراد و المجتمع المدني من أجل تنمية القدرة على بناء نسيج بشري قادر على مواجهة مخلفات الحروب و الكوارث الطبيعية والحد من وآثارها السلبية، والوصول إلى مناطق الأزمات في أسرع وقت ممكن لتقليل الخسائر البشرية قدر المستطاع، والقيام بمشاريع دائمة لإيجاد حلول طويلة المدى للأزمات، والقضاء على الفقر والمساهمة في توفير العدالة الاجتماعية.

والهيئة عضو مستشار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، وعضو في منتدى حقوق الإنسان في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو بالمنتدى الإنساني، وعضو في مجلس المنظمات الدولية التي تقدم معونات للعراق، وعضو في الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات غير الحكومية، وعضو في مؤسسة متطوعي تركيا، وعضو مستشار في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد حصلت الهيئة على عدد من الجوائز، منها: ميدالية المديرية العامة للهلال الأحمر التركي تحت اسم الإنسانية في السلام والحرب 2012، وجائزة حقوق الإنسان المقدمة من المجلس الدولي للشباب والثقافة 2010، وجائزة الخدمة المتميزة المقدمة من البرلمان التركي

في 2007، وجائزة أفضل مشروع مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية عن مشروع إنشاء دار آشيان للأيتام في الباكستان 2006، وجائزة أفضل مشروع مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية عن مشروع إنشاء معهد التعليم النسائي في الصومال 2006، وجائزة أفضل مشروع مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية عن مشروع إنشاء مستشفى متنقل في العراق 2006، وجائزة أفضل استخدام للموارد مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية لنفس السنة⁽¹⁾.

6- يهود الدونمة: تعتبر الأقلية اليهودية في تركيا ذات نفوذ وتأثير بالغين منذ عهد الدولة العثمانية، وقد استمرت هذه الأقلية في التغلغل بين أروقة المؤسسات الحكومية التركية حتى هذا الحين، ففي السابق كان لهذه الأقلية دور بارز في توجيه سياسة الدولة العثمانية حيث استطاعت أن تزيج السلطان عبد الحميد عن العرش لرفضه مطالب الحركة الصهيونية في تلك الفترة. ولاحقا كان لهذه الطائفة دور في تأسيس حزب الشعب الجمهوري الذي يعتبر من الأحزاب العريقة في تركيا، وانطلاقا من خلفية هذا الحزب السياسي سعت هذه الأقلية لتمير سياساتها وقراراتها المؤيدة لإسرائيل، بداية باعترافه بالكيان الصهيوني عام 1949، إلى كسب الدعم السياسي في الأعوام اللاحقة، حيث عمل يهود الدونمة على إيصال السياسيين اليهود أو الموالين لهم للمناصب السياسية الهامة في تركيا خدمة للمصالح اليهودية في المنطقة وهذا ما تجلى في أعوام 1955-1960-1995 التي شهدت حضور برلماني لهذه الأقلية في البرلمان التركي. والجدير بالذكر أن هذه الأقلية كانت أداة لتوطيد العلاقات بين تركيا وإسرائيل أيام التقارب الحميم بين الطرفين، وبين تركيا واللوبي الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت من الأطراف التي ساندت للنهج العلماني في الدولة التركية الحديثة⁽²⁾.

(1) - خضير، مرجع سابق.

(2) - المرشد، مرجع سابق، ص. 61.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية في مجالها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

الفصل الثالث: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي

تمهيد:

" إن البحر الأبيض المتوسط هو بحرنا، ولطالما كان كذلك، وسوف يبقى

كذلك، هذه المنطقة هي نافذتنا نحو العالم" (1).

ادعى السياسيون و الأكاديميون انطلاقاً من مقالات "احمد داود اوغلو" في جريدة يني شفق و كتابه "العمق الاستراتيجي" أن داود اوغلو يتبع سياسة العثمانية الجديدة، في السياسة الخارجية وهي التي تعتمد علي إنشاء علاقات قريبة مع الدولة التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية.

أشار داود اوغلو في لقاءاته عن سياسة تفسير المشكل، و قال "انه من الممكن إنشاء سياسة بلا مشاكل إذا احترمت العناصر الأخرى قيمتنا، و لكن هذا لا يعني أننا سنظل صامتين علي اثر علاقاتنا الجديدة مع الأحزاب الأخرى". و قد دخل هو و "رجب طيب اردوغان" قائمة فورين بوليسي لعام 2011 لأول 100 مفكر لعملهم علي تحقيق حلمهم بأن تركيا صاحبة دور جديد في العالم. أنشئ داود اوغلو سياسة الخارجية علي أربعة محاور رئيسة: أولها: عدم تجزئة الأمن. ثانيها: التحاور و ثالثهم: التضامن الاقتصادي و رابعهم: التوافق الثقافي و الاحترام المتبادل. و عبر داود اوغلو بأن هدف سياسة العمل علي حل المشاكل بالجوار السلمي و العلاقات التعاونية بجانب تطور مفهوم الثقافة بين العرقيات و المعتقدات المختلفة مع الاندماج مع الدول المختلفة.

المبحث الأول: البعد السياسي في سياسة تركيا المتوسطة: من منطق التجنب إلى منطق

الاستثمار المدروس، اقتحام الفضاء المتوسطي من طرف تركيا الصاعدة

من أجل استعادة منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة نفوذ وعمق استراتيجي، عمدت تركيا الحديثة من خلال رئيس خارجيتها الأسبق أحمد داود أوغلو وفريق عمله إلى رسم وتنفيذ استراتيجيات خاصة تتلاءم والقوى ذات الحجم المتوسط (الدول الإقليمية)، وقد تجلّى

(1)- Jana Jabbour, Le retour de la Turquie en Méditerranée : La profondeur Stratégique Turque en Méditerranée Pré- et Post-Printemps Arabe, *Cahiers de Méditerranée*, Vol.89 (01-12-2014), p.01.

هذا الاندفاع الجديد من طرف تركيا نحو المناطق الإقليمية المحيطة بها وبالأخص الجهة الشرقية للمتوسط (méditerranée orientale)، في التغير في ذهنيات وقناعات سياسة حزب العدالة والتنمية، فبعد عقود خلت ظلت مبادئ السياسة الخارجية التركية بخصوص العالم الخارجي لها ثابتة لا تتغير، غير أن وصول حزب العدالة والتنمية للحكم أسقط هذه الذهنية وبات يستشرف مستقبل واعد لتركيا ضمن الدول المركزية في العالم وليست دولة محيطة كما كانت سابقا⁽¹⁾.

إن السياسة الخارجية التركية التقليدية التي قامت على مبدأ سلام في الداخل سلام في الخارج بمعنى أن تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الإقليمية تعرضت لتحولات كبيرة بعد 2002 حيث بدا واضحا انخراط أنقرة في شؤون المتوسط (الشرقي والغربي) والشرق الأوسط بصفة عامة، خاصة بعد موجة التغيرات التي شهدتها المنطقة بداية من الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ثورات الربيع العربي التي اجتاحت عددا من الدول العربية- ثورة الياسمين في تونس إلى الثورة المصرية لتتوالى بعد ذلك أحداث الثورة الليبية واليمنية، ناهيك عن الأزمة المندلعة في سوريا منذ عام 2010- فتحوّلت تركيا من مجرد مراقب للأحداث إلى شريك فاعل ومؤثر في قضايا المنطقة، إذ يرى القادة الأتراك أن لدولتهم أدوارا رئيسية يجب أن تقوم بها في ظل تفاعلاتها الخارجية، ووظائف تؤديها بشكل مستمر.

من شغله منصب مستشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في عام 2002 إلى تعيينه وزير للشؤون الخارجية التركية من طرف هذا الأخير في عهده الثانية عام 2009، وجد أحمد داود أوغلو نفسه أمام فرصة لوضع نظريته حيز التنفيذ وبناء على ذلك أعتبر هذا الرجل من المنظرين القلائل في العلاقات الدولية إلى جانب هنري كيسنجر و بريجسكي الذين شغلوا مناصب وزارية في دولهم ووضعوا عقائدهم الفكرية والنظرية حيز التنفيذ⁽²⁾.

لقد استفادت تركيا من حالة الفراغ الذي ساد المنطقة العربية بعد انهيار النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، وإسقاطها لنظام صدام الحسين الذي كان يعتبر أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة العربية في تلك الفترة إلى جانب كل من سوريا

⁽¹⁾ Ibid., pp. 2-4.

⁽²⁾ Ibid., pp. 5-6.

ومصر. هذا الفراغ وغياب مشروع استراتيجي سياسي وعسكري عربي مشترك، قابله الفشل التركي في مساعيها للعضوية الأوروبية، كل تلك الظروف مهدت الطريق لتركيا لتصوغ لنفسها مكانا ضمن الجوار العربي والدائرة المتوسطة الغير الأوروبية كقوة إقليمية. بداية الالتفاف التركي نحو المنطقة العربية تجلّى في استثمارها في مشاكل المنطقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وصاغت بذلك لخطاب سياسي وحضاري جديد موجه للشعوب المنطقة العربية بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة، يحمل في فحواه معاني الدعم والمساندة المعنوية للشعوب المضطهدة والدفاع عن القضايا الإنسانية، وهذا كله بهدف إظهار تركيا كزعيم للمنطقة يحمل هموم الأمة العربية والإسلامية. ويتركز هذا الخطاب السياسي الجديد على عنصرين رئيسيين: أولهما، انتقاد النظام الدولي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه نظام غير عادل وغير ديمقراطي، وثانيا إبراز الدعم المطلق للقضية الفلسطينية، فعلى لسان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فقد اعتبر استمرار القوى التقليدية في احتكار حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هو بمثابة استخفاف للمكانة السياسية للقوى الصاعدة التي في رأيه يجب أن تكون لها مكانة ضمن المجلس، باعتبارها قوى فاعلة فرضت نفسها على الساحة الدولية. هذا من الناحية السياسية، ومن جهة أخرى، فقد وجهت تركيا انتقادات لادعة لهذا النظام الدولي المعاصر باعتباره نظام غير عادل من الناحية الاقتصادية والإنسانية، ولم تتوانى في اللجوء إلى منابر المنظمات والهيئات الدولية لتدافع عن ذلك، حيث تؤكد في كل مرة على أنه ليس من العدل أن يكون هناك أقلية في العالم تتمتع بالتقدم والرفاهية، بينما يستمر باقي العالم إغراقه في الفقر وسوء التغذية وحرمانه من فرص التنمية الاقتصادية.

وفي سياق آخر ارتكز الخطاب التركي على ملف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، من خلال حشد الدعم اللازم للقضية الفلسطينية إقليميا ودوليا، ولعل انتقاد رجب طيب أردوغان لنظيره الإسرائيلي شيمون بيرز في 2009 واصفا السياسة الإسرائيلية بـ إرهاب الدولة، وأيضا وكنتيجة لإرسال تركيا للحاملة "مرمره" الموجهة لإعادة إعمار قطاع غزة المحاصر في 2010 واعتراضها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ظهرت تركيا من خلال ذلك

بثوب المتعاطف والمساند الذي يدافع عن حقوق المظلومين، مما أوجد نوع من القبول العربي للدور التركي ومنحه فرصة لأن يكون فاعلا مؤثرا في المنطقة⁽¹⁾.

بالتوازي مع الترويج لهذا الخطاب السياسي والحضاري الجديد، عملت تركيا على الظهور كقوة إقليمية بانتهاج سياسة الانفتاح نحو الشرق المشابهة لما أسماه "ويلي براندت" **Willy Brandt** بسياسة التقارب، وذلك من خلال ما أشرنا إليه سابقا بمبدأ سياسة صفر مشاكل مع الجيران، وبناء على ذلك فقد بادرت تركيا منذ عام 2005 بتسوية خلافاتها مع كل من نظام بشار الأسد في سوريا، نظام حسني مبارك في مصر، وحركتي فتح وحماس في فلسطين، بالإضافة إلى إيران، روسيا، وبذلك فقد أضحى أعداء الأمس حلفاء اليوم، ومما أدى إلى تمتين وتوثيق العلاقات بين تركيا وجيرانها العرب في الشرق الأوسط والمتوسط الجنوبي، اعتماد تركيا على آلية الدعم المالي والاقتصادي لهذه الدول من خلال ما أسماه داود أوغلو **دبلوماسية الشيكات** التي تقوم أساسا على دعم استثمار الشركات التركية في دول الشرق الأوسط وحوض المتوسط، وقد دخلت مع دول المنطقة في العديد من اتفاقيات التجارة الحرة البينية (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، سوريا، لبنان). وعليه وبموجب اتفاقيات الشراكة هذه اضطلعت تركيا إلى تشكيل منطقة سلام وتبادل وازدهار في المنطقة المتوسطة هدفا منها لتلحيم أواصر العلاقة والثقة بمحيطها وحيزها الجغرافي والحضاري الذي لطالما انتمت إليه منذ قرون خلت. ولم يتوقف طموح أردوغان عند هذا الحد فقط، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اقترح مشروع إنشاء منطقة للتجارة والتبادل الحر بين هذه الأطراف تشبه منطقة التجارة الحرة في أوروبا "**SCHENGEN** شينغن" أطلق عليها أسم "**SHAMGEN** شامغن" نسبة لمنطقة الشام التي ترمز إلى بلاد العرب والإسلام (وهذا ما سوف نتعرض إليه الدراسة بتفصيل أكثر في العنصر المخصص بالبعد الاقتصادي)⁽²⁾.

من خلال دراسة السياسة الخارجية التركية اتجاه محيطها الإقليمي، يمكن لأي باحث سياسي أن يلاحظ بروز الدور التركي في هذا الفضاء من خلال لعبها لدور الوسيط أو الطرف الثالث كما هو معروف لدى أدبيات إدارة الصراعات، وهذا الدور الذي لعبته تركيا

(1)- Loc.cit.

(2)- Loc.cit.

كما يجب منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، قد مكنها من تعميق تأثيرها في عمقها الإستراتيجي.

لقد تدخلت تركيا كطرف ثالث في النزاع الذي نشب بين سوريا وإسرائيل حول الجولان في عام 2004، في محاولة منها لتسوية النزاع حيث توسطت في أربعة محادثات غير مباشرة بين الطرفين، وقد كان الهدف من تلك الخطوة لا يقتصر أساساً على تحسين العلاقات بين سوريا وإسرائيل بل كان الهدف من ورائها الحد من المد الإيراني المتصاعد في المنطقة والذي يعد المنافس الأول والمهدد للمصالح التركية في الشرق الأوسط وبالتحديد في كل من سوريا والعراق. وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة في عام 2007 أدى الإسرائيليون حاجتهم للوساطة التركية لجلب سوريا إلى طاولة المفاوضات وذلك لقناعتهم بأن تركيا تمثل صمام أمان في منطقة الشرق الأوسط، ولأن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة التي تربطها علاقات قوية مع إسرائيل، وأن لا أحد سوى رجب طيب أردوغان (عندما كان رئيس للوزراء) يستطيع أن يلعب دوراً بناءً لإطلاق المفاوضات بين سوريا وإسرائيل على ضوء العلاقات الشخصية القوية التي تربطه بالرئيس السوري بشار الأسد⁽¹⁾.

وفي سياق آخر، فقد كان لتركيا دور كبير في مساعدة الأطراف اللبنانية في الوصول إلى تسوية لأزماتهم الداخلية بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005، وفي أزمة الفراغ الرئاسي في 2008 أين رحبت تركيا بانتخاب العماد ميشال سليمان وقتها كرئيس للدولة اللبنانية، وهذا الأخير عين نجل رفيق الحريري، سعد الحريري في منصب رئاسة الوزراء خلفاً لوالده في جوان 2009، وكلفه بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة. وفي عام 2011 لعبت تركيا دور الوسيط بين حركة حماس الفلسطينية وإسرائيل في قضية تبادل الأسرى، حيث أبرم الطرفان صفقة تقضي بتسليم حماس الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط الرقيب في الجيش الإسرائيلي، على أن تقوم إسرائيل بالإفراج عن 11 أسيراً فلسطينياً من سجونها⁽²⁾.

(1) - المرشد، مرجع سابق، ص. 140.

(2) - المكان نفسه.

يتضح من خلال الجهود التركية المبذولة في مجال الوساطة خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية (2002-2010) بأن أنقرة استطاعت أن تقدم نفسها كقوة إقليمية غير منحازة، ووسيطا نزيها في منطقة الشرق الأوسط لاسيما دور دورها في الملف الإيراني. ولذلك فقد رحب الجميع في المنطقة بذلك الدور الإيجابي لتركيا سواء من الجانب العربي أو الإسرائيلي أو الإيراني، وهذا ما أعتبر بمثابة إنجاز ونجاح كبير للسياسة الخارجية التركية النشطة بعدما نأت بنفسها على المنطقة العربية ونظرت إليها بحذر طيلة الأعوام التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

- الثورات العربية وموقف تركيا من التحول الجيوسياسي في المنطقة:

لقد استطاعت تركيا قبيل اندلاع الثورات العربية تحقيق مكانة ودور مهيم في المنطقة المتوسطة العربية، بسبب توجهات سياستها الخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة، إذ تحالفت مع الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة من باب تفعيل العلاقات الاقتصادية بعد انزياح محور اهتمامها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باتجاه تفعيل دورها في الدائرة العربية.

لقد شكلت بعض الثورات العربية ولاسيما الليبية والسورية منها، إحراج كبير للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية، وعليه فقد تبنت تركيا سياسة حذرة ومركبة اتجاه تلك الثورات اختلفت من حالة إلى أخرى استنادا لمنطق مصالحها الغير المتكافئة التي تربطها مع دول الربيع العربي والتي أفضت إلى مواقف متباينة. ففي البداية، فقد التزمت تركيا موقف المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس مع عدم إبداء أي موقف رسمي يذكر بخصوص الثورة التونسية وذلك راجع لاندلاع وتطور هذه الأخيرة بطريقة سريعة، بالإضافة إلى أن تونس طرف مهم بالنسبة لتركيا في معادلة السياسة التركية المتوسطة، غير أنه سرعان ما أبدت تركيا تأييدها للثورة في تونس، ودعوتها لبن علي للتنحي عن السلطة، وعلى إثر سقوط نظام هذا الأخير أبدت تركيا استعدادها لتوطيد علاقاتها مع تونس، ويظهر ذلك من خلال زيارة أردوغان لتونس في 15 سبتمبر 2011، تم من خلالها التوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين، كما قام الرئيس التركي آنذاك عبد الله جول بزيارة رسمية لتونس بتاريخ 20 مارس 2012، ليؤكد دعم بلاده لتونس ما بعد الثورة والتوقيع على

العديد من الاتفاقيات في ميادين شتى كالصناعة والزراعة والنقل والسياحة والتعليم والطاقة.. إلخ⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية بين الطرفين في الفترة الحالية هي علاقة تعاون وتفاهم وتبادل خاصة من الناحية الاقتصادية ولم تتأثر كثيرا بسبب الثورة.

أما فيما يخص الحالة المصرية فقد كان موقف تركيا واضحا منذ البداية، حيث أبدت دعمها لثورة 25 يناير، وطالبت الرئيس حسني مبارك من التنحي مباشرة عن السلطة والاستجابة للمطالب الشعبية في مصر والدول العربية والإسلامية الداعمة للثورة المصرية بما في ذلك الشعب التركي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تركيا ومصر في عهد حسني مبارك لم تربطهما علاقات ودية واضحة، فطالما كان مبارك ينظر إلى الدور التركي في المنطقة العربية بشكل من الريبة وعدم الثقة، والأكثر من ذلك أنه تهديد أمام الأطماع المصرية في المنطقة. وإلى جانب فإن الأسواق المصرية في تلك الفترة كانت لا تمثل سوى 2% من حجم الصادرات التركية، وعليه فقد كان من البديهي أن يساند أردوغان ثورة التحرير في مصر وهذا الأمر يعتبر تحولا نوعيا في السياسة الخارجية التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى⁽²⁾.

مع سقوط نظام مبارك في مصر وانتخاب محمد مرسي كرئيس للجمهورية، سارعت تركيا إلى تهنئته وإبداء موقف الدعم لهذا الرئيس ذات المرجعية الإسلامية، حيث أوفدت في تلك الفترة وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو في بداية جويلية 2012 ليهنأ الرئيس الجديد ومؤكدا على توطيد العلاقة بين الدولتين في شتى المجالات، إذ عرض على الرئيس المصري الجديد تعاونا تركيا غير محدود عبر عنه في قوله: "إن تركيا ستبقى إلى جانب مصر وشعبها كدولة صديقة وشقيقة إنه إن جاز التعبير، فقد جئت إلى مصر بورقة بيضاء وطلبت من السيد الرئيس أن يخط ما يريد بما يحتاجه من تركيا ولا حدود للتعاون في أي من المجالات، نحن مصممون على العمل معا يدا بيد من أجل زيادة الرفاهية والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة"⁽³⁾.

(1)- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية (الدوحة، أبريل 2012)، ص. 29. على الموقع الإلكتروني <http://www.dohainstitute.org/ar/Politicalstudies/Page/Arab-Revolution-and-Geostrategic-Balances-and-Interactions.aspx> بتاريخ 2017/12/26.

(2)- Jana Jabbour, *op.cit*, p.8.

(3)- أحمد محمد وهبان، "السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية"، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (جوان 2013)، ص. 37.

يجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين تركيا ومصر هي على النقيض منذ الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي في 2013 من قبل عبد الفتاح السيسي الرئيس الحالي لمصر، وعليه ومنذ تلك الفترة هناك قطيعة سياسية ودبلوماسية بين البلدين ولا يوجد أي بوادر لتحسن العلاقات بينهما على الأقل في الفترة الحالية والمستقبل القصير بالنظر إلى التصريحات المسؤولين الأتراك والمصريين على حد سواء.

وفي سياق آخر تعتبر الحالتين الليبية والسورية الاستثناء في تعامل تركيا مع الثورات التي مست الدولتين، إذ وضعتا السياسة الخارجية التركية أمام وضع محرج بحكم العلاقات التي تحكم تركيا مع الدولتين قبل الثورة. ففي الحالة الليبية حرصت تركيا في الأسابيع الأولى من عمر الثورة على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها اتجاه أحد الطرفين، فقد انتهجت في تعاطيها مع الأزمة مبدأ عدم انتاج أي رد فعل، على الرغم من وجود رأي عام من جمهور العدالة والتنمية يساند حركة 17 فيفري، إلا أن ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السياسية والإعلامية ضد نظام القذافي خاصة بعد المجازر التي تم ارتكابها في حق الشعب الليبي، واكتفت في المقابل في إبداء رفضها إزاء فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو⁽¹⁾. غير أن الوتيرة المتسارعة لتطور الأحداث داخل ليبيا وتأزم الأوضاع الإنسانية فيها جعل من الجامعة العربية تسارع في طلب استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن التدخل العسكري الفوري ضد نظام القذافي، والذي جاء تحت رقم 1973 وقد حملت عملية التدخل في ليبيا اسم عملية الدفاع المتحدة للناتو Unified Protector، وأمام هذا الوضع لم يبق لتركيا سوى أن قبلت بالأمر الواقع الذي يفرض عليها الانضمام إلى العملية بين 29 مارس إلى 31 أكتوبر 2011 التي وصفها بعد الخبراء بعملية الدفاع عن المصالح الحيوية في ليبيا⁽²⁾.

أما بخصوص الملف السوري، فقد شكل الحراك الداخلي في سوريا مطلع 2011 بمثابة تحدي حقيقي أمام الدبلوماسية التركية مازالت تبعاتها لحد كتابة هذه السطور، أولا نظرا لطول مدة الثورة، وثانيا أن الساحة السورية أفضت لتدخل أكثر من قوة دولية وبالتالي إن

(1)- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية(الدوحة، أبريل 2011)، ص.3. على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Turkeys-Position-on-the-Libyan-Revolution.aspx>. بتاريخ 2017/12/26.

(2)- Jana Jabbour, Op.cit, p.8.

صح التعبير هي حرب دولية بثوب حرب أهلية، وبالتالي وجود هكذا تحدي أمني على حدود الدول يفرض على الأخيرة أعباء كثيرة واستنزاف لمواردها الحيوية.

بحكم العلاقات الوطيدة التي كانت تربط تركيا بنظام الأسد قبل الثورة الأهلية، بالإضافة إلى حجم المصالح المشتركة بين البلدين، حاولت تركيا منذ البداية التوصل إلى حل الأزمة من خلال الضغط على نظام الأسد بانتهاج إصلاحات ترضي المطالب الشعبية، وفي هذا الإطار ففي الفترة ما بين مارس وماي 2011 زار كل من أردوغان وأحمد داود أوغلو دمشق 61 مرة بحثا عن سبل الوساطة والتفاوض بين نظام الأسد والمعارضة الشعبية وكلها باءت بالفشل.

يمكن اعتبار الأزمة السورية بمثابة معضلة أمام السياسة الخارجية التركية، فبين 2011 عام بداية الأزمة إلى الفترة الحالية دفع هذا الملف إلى تكييف تركيا لسياستها مع الوضع القائم وتعديلها في أثناء كثيرة، فبعد المساعي السلمية الحثيثة التي تبنتها تركيا من أجل تسوية الأوضاع داخل سوريا في بداية 2011، لجأت تركيا إلى تبني مواقف أكثر هجومية وخشانة ضد نظام الأسد في الأعوام اللاحقة وعليه يمكن إجمال مواقف تركيا اتجاه الملف السوري كرونولوجيا على النحو التالي:

- في 2011، بداية الأزمة السورية ودعم تركيا للمساعي السلمية لحل الأزمة عبر الوساطة التي قدمتها للأطراف السورية.

- في 2012، بداية تصعيد الأزمة وتحولها لمواجهة عسكرية بين قوات النظام والمعارضة السورية، وفي تلك الأثناء أعربت تركيا دعمها للثورة والمعارضة من خلال دعم الجيش السوري الحر سياسيا وعسكريا على إثر المجازر التي بات ينفذها الأسد في حق الشعب السوري خاصة مجزرة الحولة بتاريخ 25 ماي 2012 التي أدت في النهاية إعلان تركيا قطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع سوريا.

- في 2013، تصاعد من وتيرة الحرب في سوريا واستمرار أعمال العنف والمجازر في حق الشعب السوري من طرف النظام، وفي المقابل استمرار الدعم التركي للمعارضة السورية وإبداء المساعدة الإنسانية للشعب السوري من خلال استقبال اللاجئين السوريين، كما طالبت تركيا في 2013 المجتمع الدولي من أجل التدخل العسكري الفوري في سوريا.

- في 2014، عام مفصلي في دور تركيا في الأزمة السورية، فأمام الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة في تلك الفترة زد على ذلك مشكلة اللاجئين السوريين المتدفقين إلى الأراضي التركية برزت بؤادر الخلاف وعدم التوافق بين الأطراف التركية بشأن الأزمة السورية التي باتت تهدد الدولة التركية. في تلك الفترة تم إنشاء قوات التحالف الدولي للتدخل في سوريا وقد أبدت تركيا دعمها لهذا التحالف من خلال المشاركة الغير مباشرة فيها من خلال سماحها بتنصيب الدرع الصاروخية التابع للحلف الأطلسي لأول مرة على أراضيها استعدادا لأي مستجدات على الوضع القائم. كما شهد عام 2014 ولأول مرة غلق تركيا لمعابرها الحدودية أمام اللاجئين السوريين بسبب تفاقم خطر داعش الإرهابي.

- في 2015، تحول التدخل الغير المباشر لتركيا في الأزمة السورية إلى تدخل مباشر والذي انعكس على الواقع من خلال إرسال قوات برية إلى داخل سوريا، أو من خلال استدعاء قادة الفصائل الفاعلة في المعارضة السورية إلى أنقرة والتنسيق معها بشأن مسار المعارك بشكل مباشر. كما شهد عام 2015 إنشاء جيش الفتح في سوريا بتنسيق تركي قطري وسعودي بعد الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن رغبة تركيا بتدريب عناصر المعارضة السورية، ويتكون الجيش من فصائل فاعلة في الساحة السورية أبرزها: جبهة النصرة، أحرار الشام، جند الأقصى، فيلق الشام، أجناد الشام.

- في 2016، على الرغم من المساعي الحثيثة من طرف تركيا من أجل إسقاط النظام السوري عبر كل الوسائل، بات من الجلي أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه خصوصا أمام الدعم الذي يحض به الأسد من قبل فاعلين دوليين كالولايات المتحدة وروسيا. وبالتالي فقد كان لزاما على تركيا أن تستيقظ من أحلام مثالية وتتوجه نحو حل واقعي يهدف لتأمين حدودها دون المطالبة بإسقاط الأسد وبالتالي فقد شكل عام 2016 محورا مفصليا في الموقف التركي من الثورة السورية حيث أبان عن فشل السياسة التركية اتجاه سوريا، لاسيما مع الأوضاع الداخلية التي شهدتها تركيا في تلك الفترة المتمثلة أساسا في محاولة الانقلاب العسكري، ودخولها في أزمة شديدة مع روسيا التي جاءت بعد إسقاط تركيا لطائرة حربية روسية كانت قد اخترقت المناطق التركية في نوفمبر 2016.

- في 2017 إلى الفترة الحالية: استمرار الموقف التركي بشأن البحث عن حل للأزمة السورية ترضي كامل الأطراف وهذا ما تجلى في الكثير من التصريحات الرسمية للرئيس أردوغان، بالإضافة إلى استمرار العمليات العسكرية التركية على الحدود السورية معقل الأكراد المسلحين "عملية غصن الزيتون" في عفرين، والموجهات العسكرية المتواصلة لحد الآن في إدلب آخر معاقل الجبهات الإرهابية في سوريا.

لقد تباينت المواقف التركية اتجاه الثورات العربية، باختلاف الحالة ومدة الثورة، ففي الحالة التونسية والمصرية جاء الموقف التركي حاسما وسريعا في دعم الثورة والمطالبة بالتغيير في كلا البلدين، أما في خصوص ليبيا فقد جاء موقف تركيا أكثر تحفظا في الأول ليتطور في نهاية المطاف إلى دعم التدخل العسكري والمشاركة فيه لإنهاء نظام القذافي، أما فيما يخص الحالة السورية فتعتبر المستنقع الذي وقعت فيه تركيا ومازالت تتخبط فيه إلى الآن، فطول مدة الثورة وإنتاجها لظواهر أمنية غير متماثلة تهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها جعلت تركيا تستنزف الكثير من مواردها وتضع كل إمكانياتها العسكرية والسياسية صوب هذه الأزمة أملا منها في الوصول إلى حل في المستقبل القريب، وهذا الذي ليس متناولا في الفترة الحالية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها الأمني

منذ نهاية الحرب الباردة والمنطقة المتوسطة تعيش على واقع تهديدات أمنية متماثلة وغير متماثلة تأثر على أمن واستقرار المنطقة والعالم بأسره. وانطلاقا من هذا الأساس فقد لعبت الدوافع الأمنية أدوارا رئيسية في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة المتوسطة (شرق وجنوب المتوسط) في الفترة التي تلت وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وقد صاغ قادة الحزب مفهوما مغايرا للأمن القومي التركي يتركز على اعتبار دول الجوار ليست مصدرا للتهديد وإنما يمكن التنسيق معها حول التهديدات الأمنية المشتركة التي يمكن أن تهدد أمن كل دولة، وبالتالي فالمفهوم التركي الجديد للأمن القومي لا ينبع من الرؤية الأحادية بشكل منفرد، ولكن يمكن تشكيل تعاون وتنسيق أمني جماعي بين الدول المجاورة لها.

(1)- جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية بين 2011-2017 (دراسة صادرة عن المركز العربي الديمقراطي، 2017) على الموقع الإلكتروني: <https://www.democraticac-de.cdn.ampproject.org> بتاريخ 2018/09 /15

وفي خضم التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مطلع العشرية الحالية، فقد برزت أدوار أمنية وعسكرية تركية سيطرت كما أن سبق وأشرنا الأزمة السورية على الاعتبارات الأمنية التركية في ظل تنامي مخاوف حول تأجج المشكلة الكردية على حدودها مع سوريا في ظل المساحة الشاسعة لهذه الحدود 877 كلم².

أولاً/ المشكلة الكردية: تعتبر المسألة الكردية أحد الهواجس الأمنية الأكثر تأثيراً على الأمن القومي التركي منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق، فالأكراد هم أقلية موزعون بين تركيا وسوريا والعراق، ومع دخول سوريا في حرب أهلية منذ 2011 إلى اليوم فإن البيئة الغيرة مستقرة ناهيك عن وجود أطراف إقليمية ودولية تحيك مؤامرات على تركيا، فأن أفضل استثمار لهم هو تمويل الأكراد في صراعهم ضد تركيا.

في 24 أوت 2016 قامت تركيا بالشروع في عملية ذرع الفرات التي وجهتها أساساً لتحقيق أهداف معينة تتمثل أساساً في طرد تنظيم داعش من مدينة جرابلس، وحماية الحدود التركية والمحافظة على وحدة الأراضي السورية، ومن الأهداف الغير المعلنة من وراء العملية هو دحض الأكراد المسلحين من الاستيلاء على المنطقة، ودحض أي مشروع من طرفهم في إنشاء دولة قومية لهم على غرار ما حصل في شمال العراق، مما قد يهدد الأمن التركي ويغذي النزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا في الجنوب⁽¹⁾.

ثانياً/ اللاجئين السوريون: من بين الإفرازات المرضية التي طرحتها الأزمة الداخلية السورية، مشكلة اللاجئين الذين بلغ عددهم حوالي 4.8 مليون لاجئ، وأغلب هذا العدد يتواجد في الأراضي التركية التي فتحت الباب على مصرعيه أمام السوريين منذ بداية الأزمة. ويجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا بلغ 2.733.655 لاجئ حسب مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، موزعين على أكثر من مخيم على الحدود التركية السورية (مخيم أورفه، مخيم غازي عنتاب، مخيم قرمان مرعش، مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين1، مخيم بخشين2، مخيم بيلاداغى 1- 2، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشى).

(1) - سامي المرشد، مرجع سابق، ص. 153.

أمام هذا التدفق العدد الهائل من المهاجرين السوريين إلى الأراضي التركية، والذي مازال مستمرا إلى أيامنا هذه، تعتبر هاجس أمني حقيقي بالنسبة للدولة التركية حيث لا يمكن ضبط هذا العدد الكبير من الأشخاص، كما أن لأزمة اللاجئين انعكاسات سلبية على البلد المستقبل فيما يخص التوازن الديموغرافي، والتركيب العرقي والديني، بحيث في غالب الأحيان ما تؤدي هكذا مشاكل إلى نشوب صراعات مذهبية وعرقية، ناهيك عن أعباء اجتماعية واقتصادية جمة⁽¹⁾.

ثالث/ الإرهاب والتطرف: لقد شهدت المنطقة العربية سلسلة من الأزمات والاضطرابات كان بدايتها الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، إلى موجة الثورات العربية مطلع 2010 والتي تعتبر الحالة السورية الاستثناء فيها لاستمرارها إلى اللحظة الحالية. ومما لا شك فيه أن البيئة الغير المستقرة تعتبر ملاذا لتشكل ونشاط الجماعات الراديكالية والمتطرفة كما هو الحال في العراق وسوريا التي ظهر فيها ما يدعى بتنظيم الدولة الإسلامية أو داعش الذي امتد واستولى على مناطق كبيرة من سوريا والعراق واليمن قبل أن يتم دحضه من قبل قوات التحالف الدولي والجهود الإقليمية المتمثلة أساسا في ردود الأفعال التركية على المناطق الحدودية مع سوريا حماية لحدودها وأمنها.

لقد شهدت تركيا في الأعوام القليلة الماضية ما يصطلح عليه بالكابوس أو الهاجس الأمني في ظل الأوضاع المزرية التي ألت إليها الساحة السورية، فقد شهدت العديد من عمليات التسلل والدخول للعناصر الإرهابية والثوار عبر الحدود إلى الأراضي التركية الهادفة إلى إحداث الخلل في الأمن الداخل التركي. وفي هذا السياق فقد شهد الداخل التركي العديد من العمليات الإرهابية كانت آخرها تفجير مطار اسطنبول في 28 جوان 2016 الذي أسفر عن 41 قتيلا وجرحى، بالإضافة إلى تفجيرات غازي عنتاب على مخيمات اللاجئين في 20 أوت 2016، بالإضافة إلى عدد من الأعمال المتفرقة التي تبناها تنظيم داعش.

⁽¹⁾ Bayram Balci et Juliette Tolay, " La Turquie face aux Réfugiés Syriens, Entre Engagement Humanitaire et Instrumentalisation Politique ", Les études de CERI (n°. 225.décembre 2016), pp.8-9.

على صعيد آخر تواجه تركيا تهديد أمني آخر يتمثل في حزب العمال الكورديستاني الذي صنفته الحكومة التركية بأنه تنظيم إرهابي، وهذا الحزب يتمركز حاليا في شمال العراق ويعتبرها قاعدة له⁽¹⁾.

رابعا/ الهجرة الغير الشرعية: تعتبر الأراضي التركية في الآونة الأخيرة بمثابة منطقة عبور (espace transite) بالنسبة للمهاجرين الغير الشرعيين القادمين من دول الضفة الجنوبية للمتوسط وبالأخص دول المغرب العربي الذين يريدون الدخول إلى الأراضي الأوروبية عبر الحدود التركية، ويعتبر هذا الطريق من البدائل المطروحة أمام المهاجرين الغير الشرعيين في ظل تناقص فرص الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وعليه فقد باشرت الحكومة التركية مؤخرا بتكثيف الحراسة والرقابة على حدودها مع اليونان وبلغاريا بزيادة عدد قواتها العسكرية على الحدود.

المبحث الثالث: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها الاقتصادي

من دولة كانت تعاني من ركود اقتصادي حاد بين 1999-2001، كادت على إثره أن تعلن إفلاسها التام قبل أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة، أضحت تركيا أحد النماذج الاقتصادية الأكثر رواجاً وتأثيراً في المنطقة المتوسطة والعالم، إذ شهد الاقتصاد التركي معدلات نمو خيالية لم يشهدها أي اقتصاد آخر في العالم، حيث بلغ 7% في الفترة بين 2002-2011 (في 2010 بلغ 8.9% وفي 2011 بلغ 8.8%) قبل أن يتراجع إلى 2.2% في بداية عام 2012، وفي حدود 4% في 2013، ويعود هذا الانخفاض إلى الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد في عام 2013، وكذا تأثير الجوار الجغرافي لتركيا المتأجج بالصراعات على اقتصادها الوطني المرتبط أساسا بهذه المنطقة الحساسة⁽²⁾.

يحتل العامل الاقتصادي موقعا هاما في السياسة الخارجية التركية المعتمدة على النشاط والاستباقية الساعية إلى علاقات صفر مشاكل مع دول الجوار عبر مبادرات إقليمية لتحسين الجوار والتعاون، وعند تتبع الدور التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا كانت العلاقات الاقتصادية التركية مع المنطقة المتوسطة قائمة أساسا مع الاتحاد

(1) - سامي المرشد، مرجع سابق، ص ص. 156-157.

(2) - Mansouria Mokhfi, *Le Maghreb Dans La Politique Arabe De La Turquie* (France : centre de IFRI, decembre 2013), p. 11.

الأوروبي كشریک اقتصادي رقم واحد، وإن كانت هناك علاقات اقتصادية مع الدول العربية فإنها كانت قائمة على منظور المصالح الأمنية التركية في ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة نحو الغرب، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، تم إحداث القطيعة مع الماضي وتم رسم سياسة اقتصادية جديدة تتماشى والتطلعات السياسية المستقبلية لهذا الحزب.

لقد شملت السياسة الاقتصادية الجديدة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إخراج تركيا من العزلة والتبعية التي كانت فيها من قبل من خلال تفعيل وتنويع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والغير العربية المجاورة والعالم، تماشياً والسياسة المتعددة الأبعاد المتبناة من طرف القادة الأتراك.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الشرق الأوسط

استطاعت تركيا خلال السنوات القليلة التي تلت حكم العدالة والتنمية من فرض نفسها كنموذج اقتصادي وسياسي ناجح في المنطقة المتوسطة، من خلال تشكيل علاقات اقتصادية جد متينة مع جيرانها العرب في الشرق الأوسط بفضل سياستها المتعلقة بالانفتاح على دول الجوار، حيث تضاعفت حجم المبادلات التجارية بين تركيا والدول العربية الشرق أوسطية 9 أضعاف خلال الفترة مابين 2002-2012، من 4.7 مليار دولار إلى حدود 46.3 مليار دولار، لتتراجع قليلاً في 2015 إلى حدود 31 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى الأزمات التي شهدتها بعض دول المنطقة ولاسيما الأزمة السورية كما سبق وأن أشرنا سابقاً، ويجدر الإشارة إلى أن صادرات تركيا نحو هذه الدول تتركز أساساً في المواد الصناعية والغذائية والنسيج والمركبات والكيماويات... إلخ من المواد المصنعة. بينما بلغ حجم واردات تركيا من نفس الدول 13 مليار دولار في عام 2010، لتصل ذروتها في سنة 2013 أين بلغت 22 مليار دولار، لتتراجع قليلاً في 2015 إلى حدود 14 مليار دولار، وتتركز أغلب الواردات التركية من المنطقة في الموارد الطاقوية كالنفط والغاز، وبعض المنتجات الأخرى⁽¹⁾.

وقد احتلت ستة دول في الشرق الأوسط مراكز مختلفة ضمن عشرين دولة تصدر إليها تركيا، حيث جاءت العراق في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى على مستوى المنطقة،

(1)- Ibid., p p. 8- 12.

وإسرائيل في المركز السابع إقليمياً والسادسة عشرة عالمياً، وعليه إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية السوق العراقية بالنسبة للمستثمرين الأتراك، ومن جهة أخرى على الرغم من السياسة المعادية التي تبديها تركيا إزاء إسرائيل إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين لا تزال قوية وهذا ما قد يثير أكثر من تساؤل حول مصداقية الخطاب السياسي الإسلامي للحكومة التركية.

الجدول رقم (2): ترتيب الصادرات التركية نحو الشرق الأوسط⁽¹⁾

الدولة	قيمة الصادرات لعام 2015
العراق	8.549.967
الإمارات	4.681.255
إيران	3.663.760
السعودية	3.472.514
مصر	3.124.876
إسرائيل	2.698.139

تجدر الإشارة إلى أن المبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل قد بلغت ذروتها عام 2014 بقيمة تقدر بـ 5.8 مليار دولار نتيجة ازدياد الصادرات التركية إلى إسرائيل بـ 13%، كما زادت الواردات التركية من إسرائيل بـ 76%، وتواصل هذا التبادل التجاري بين الطرفين بالرغم من العلاقات السياسية المتوترة بين الطرفين، حيث سجل عام 2014 رقم معتبر لحجم المبادلات التجارية بينهما إذ قدرت بـ 949.2 مليون دولار، وفي 2016 بلغت

(1) - سامي المرشد، مرجع سابق، ص. 129.

2.8 مليار دولار، لتشهد سنة 2017 أكبر نسبة للتبادل الاقتصادي بين الطرفين حيث بلغت 14% أي بقيمة 3.2 مليار دولار⁽¹⁾.

من أجل كسب الرهان الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط، وظفت تركيا مختلف الآليات التي تضمن لها الحصول على مزايا ومصالح اقتصادية في المنطقة، حيث تعتبر تركيا ضمن أفضل 20 مكانا في العالم يستقطب الشركات العالمية للاستثمار فيها، ويعزى ذلك إلى السياسات الاقتصادية الرشيدة التي تبناها القادة الأتراك التي تقوم على التشجيع الحكومي للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وفي هذا الإطار فقد بلغت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بـ 16 مليار دولار في عام 2015 ، أما بخصوص الاستثمارات العربية في تركيا، نجد أن دول الخليج استثمرت ما قيمته 78 مليون دولار عام 2009، لتبلغ 788 مليون دولار في 2014، وفي حدود 6 مليار دولار في 2015، ومن خلال هذه الإحصائيات يمكن ملاحظة تضاعف حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا⁽²⁾.

ومما شجع في جذب الاستثمارات الخليجية في تركيا، التوجه الإسلامي للاقتصاد التركي، بالإضافة إلى التسهيلات التركية فيما يخص قيود الملكية الأجنبية، حيث أصدرت الحكومة التركية قانونا عقاريا جديدا يسمح للمستثمرين الأجانب من تملك العقارات كالأراضي، والشقق السكنية،... إلخ بشكل حر وكامل، دون اشتراط الإقامة داخل البلاد، مما أناح الفرصة أمام الكثير من الشركات العربية إلى التوجه نحو الاستثمار داخل تركيا، وفي هذا السياق فقد تم رصد أكثر من 500 ألف شخص خليجي قد زاروا تركيا في عام 2015 لوحده، كما أن الاستثمارات الخليجية في تركيا بلغت لوحدها 30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا لنفس العام⁽³⁾.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المغرب العربي

تمثل السوق المغربية ذات القوة البشرية الشابة والقدرة الاستهلاكية الواسعة هدف مهم أمام السلع التركية، كما أنها تتيح الفرصة أمام الشركات التركية من الاستفادة من اليد العاملة الشابة المتوفرة في دول المنطقة لزيادة القوة الإنتاجية، وعليه فإن القادة الأتراك يراهنون

(1)- حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يرتفع بنسبة 14% خلال 2017، جريدة زمان التركية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.zamanarabic.com> بتاريخ 2018/08/16.

(2)- سامي المرشد، مرجع سابق، ص. 130.

(3)- المكان نفسه.

كثيرا على تحسين وتمتين العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة، هذه المنطقة التي تريد تركيا العودة إليها بقوة بعد أن أدارت لها ظهرها منذ سقوط العثمانيون في البحر المتوسط واحتلال فرنسا للجزائر عام 1830.

تجدر الإشارة إلى أن نشاط تركيا في المنطقة المغاربية ليس وليد فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي عززها وطورها إلى ما هو عليها الآن، وإنما تعود إلى عقد الثمانينات والتسعينات الذي شهدا تواجد شركات تركية تستثمر في كل من ليبيا وتونس. غير أن انفجار ثورات التغيير السياسي التي مست دول المنطقة، ساهم في حضور فاعلين دوليين بقوة في تلك الدول بمن فيهم تركيا التي أضحت الوجه البارز في معادلة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول المغرب العربي، إلى جانب الظفر باستثمارات ضخمة في هذه الدول.

1- مع تونس:

تعتبر تونس شريك اقتصادي جد مهم بالنسبة للأتراك، كما أن نظرة التونسيين لتركيا باعتبارها النموذج الاقتصادي الناجح الذي يجب الاقتداء به، ساعد في توقيع الطرفين لاتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر في 21 نوفمبر 2004⁽¹⁾.

وبدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2005، نمت المبادلات التجارية بين البلدين بشكل تصاعدي ملحوظ حيث قدر إجمالي تلك المبادلات بـ 411 مليون دولار في 2005، لتصل إلى مليار دولار في 2011. وعلى الرغم من التحول السياسي الذي شهدته تونس جراء الثورة بداية 2011، إلا أن هذه الأخيرة لم تؤثر على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وهذا راجع للتعاطي الدبلوماسي الذكي من طرف تركيا مع الثورة التونسية التي ساندتها ودعمتها ماديا وسياسيا ولوجيستيا (أكثر من 400 مليون دولار قدمتها تركيا لتونس في 2012 كدعم لإعادة الإعمار)، مما يظهر الاستمرار القوي في العلاقات البينية بين تونس وتركيا ارتفاع حجم المبادلات الاقتصادية بين الطرفين، ففي عام 2016 وحسب بيانات موقع

⁽¹⁾- Selim Ben Taziri Rosa, *Les relations économiques et commerciales entre la Tunisie et la Turquie se renforcent*, sur site web : <http://ecomnewsmed.com/article/1349/les-relations-economiques-et-commerciales-entre-la-tunisie-et-la-turquie-se-renforcent> le 18-08- 2018.

ITC Trade، فإن حجم التبادل التجاري بين تركيا وتونس بلغ 1.124 مليار دولار، منها 910 مليون دولار صادرات تركية نحو تونس، مقابل واردات بقيمة 214 مليون دولار⁽¹⁾.

الجدول رقم(3): التبادل التجاري بين تركيا وتونس⁽²⁾

العام	الصادرات	الواردات	حجم التبادل
2000	161.6 مليون دولار	64.8 مليون دولار	226.5 مليون دولار
2004	256 مليون دولار	100 مليون دولار	356 مليون دولار
2005	294 مليون دولار	117 مليون دولار	411 مليون دولار
2006	324 مليون دولار	150 مليون دولار	474 مليون دولار
2007	530 مليون دولار	229 مليون دولار	759 مليون دولار
2008	778 مليون دولار	365 مليون دولار	1.1 مليار دولار
2009	645 مليون دولار	234 مليون دولار	879 مليون دولار
2010	713 مليون دولار	280 مليون دولار	993 مليون دولار
2011	802 مليون دولار	249 مليون دولار	1.05 مليار دولار

تتركز أساسا صادرات تركيا إلى تونس في النسيج، الحديد والصلب، المركبات، بينما تستورد أساسا من تونس الأسمدة والمواد الكيماوية. وعلى صعيد آخر تجدر الإشارة إلى أنه يوجد حاليا أكثر من 75 شركة تركية تستثمر في تونس، بإجمالي رأس مال يقدر بـ مليار دولار، توظف أزيد من 1600 مواطن تونسي، هذا حسب تصريح من القنصل التركي في تونس، هذه الشركات تستثمر أساسا في قطاعات البناء والبنية التحتية، إنتاج الإسمنت، وفي قطاع السياحة⁽³⁾.

بعد مرور عقدين من توقيع اتفاقية الشراكة والتبادل الحر بين تركيا وتونس، وعلى الرغم من الانتكاسة التي تعرضت لها تونس جراء الثورة، إلا أن أوجه التجاذب والتعاون

⁽¹⁾-Mokhfi, op. cit, p.28.

⁽²⁾- Ibid, p.28-29.

⁽³⁾- Loc.cit.

الاقتصادي والسياسي بين البلدين لاتزال قائمة ومستمرة، ومن أسباب الحرص الشديد من طرف الأتراك على عدم التفريط في هذا البلد كونه المثال الأقرب إليها من بين كافة الدول العربية، فتونس البلد المسلم الوحيد في المنطقة المغاربية الأكثر علمانية .

2- مع الجزائر:

على الرغم من تحولها إلى الشريك التجاري الأول بالنسبة لتركيا في المنطقة المغاربية وأفريقيا، لا تزال العلاقات السياسية بين الجزائر وتركيا ضمن خانة العلاقات الحذرة، وهذا نظرا للتاريخ السلبي الذي جمع بين الطرفين (تصويت تركيا ضد القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة، إلى جانب دعمها للجيش الفرنسي في حربه على الجزائر باعتبارها عضوا في الناتو في تلك الفترة).

لقد سعت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليه مقاليد الحكم، إلى تجديد وضخ دماء جديدة في العلاقات التاريخية بين الجزائر وتركيا، ولقد توجت تلك المساعي عندما تم التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في عام 2006. ومن الأسباب التي جعلت الجزائر تدخل في عصر جديد من العلاقات مع تركيا الرغبة في تنويع الشراكة مع الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية وعدم الاعتماد فقط على الشركاء التقليديين، مما يتيح لها هامش المناورة وكذا الاستفادة من التجارب التنموية لهؤلاء على غرار الصين والبرازيل وجنوب أفريقيا، وتركيا أحد الدول التي تسعى الجزائر إلى الاستفادة من تجاربها الاقتصادية، كما أن الدخول معها في علاقات مشتركة يجعلها على دراية بالتحركات التركية في المنطقة التي تعتبر فاعل مهم فيها.

حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية في عام 2012، فقد كانت تركيا ثامن زبون (client) بالنسبة للجزائر بقيمة تقدر بـ 3.04 مليار دولار، وفي المقابل كانت سابع ممول لها (fournisseur) بقيمة تقدر بـ 1.78 مليار دولار، وعليه فإن حدود التبادل التجاري بينهما قد تجاوز 5 ملايين دولار. وفي ظل الانتعاش المستمر في حجم التبادل التجاري بين الطرفين فإن تركيا تسعى إلى رفع مستوى هذا التبادل ليتجاوز 15 مليار دولار بحلول 2020 الشيء الذي قد يدفع إلى توقيع اتفاقية التبادل الحر بين البلدين لتعزيز أكثر للتبادل

الاقتصادي بين الطرفين. غير أن هذا الهدف قد يتعارض ومصالح الصين في الجزائر التي تعتبر المستثمر الأول في الجزائر⁽¹⁾.

على الرغم من أن الحضور التركي في الجزائر يبقى ضئيل جدا أمام التواجد الصيني (80.000 صيني يشتغلون في الجزائر حسب إحصائيات 2013)، إلا أن السنوات القليلة الماضية عرفت تزايد تواجد التجار الأتراك في الجزائر، فحسب إحصائيات مركز السجل الوطني للتجارة، فإن عدد الأتراك في الجزائر ارتفع من 204 شخص عام 2006 إلى 619 شخص في 2013، وبالتالي فهم يمثلون ما نسبته 6.2% من تجار البلد.

في عام 2010 وقعت الجزائر مع تركيا بروتوكول تعاوني يقضي بتسهيل دخول الشركات التركية الراغبة في الاستثمار في الجزائر، وعليه فقد بلغ عدد الشركات التركية المستثمرة في الجزائر أزيد من 160 شركة حسب إحصائيات لعام 2013، وقد استفادت هذه الشركات من 195 مشروع بقيمة إجمالية قدرت بـ 6.9 مليار دولار. 52 من هذه الشركات تعمل في قطاع البناء والعمران، بينما تشتغل أخرى في مشاريع البنى التحتية كالطرق، والسدود، وشركات أخرى تستثمر في النسيج والألبسة باعتبار أن السوق الجزائرية جد مهمة أمام السلع التركية في هذا المجال⁽²⁾.

3- مع ليبيا:

تعتبر ليبيا أول سوق دولي اندفعت إليه الشركات التركية منذ عام 1972، هذه الشركات التي أدخلها الرئيس السابق معمر القذافي إلى ليبيا لكي تحل محل الشركات المصرية. وعليه ومنذ ذلك الوقت فإن الأتراك قد راهنوا كثيرا على السوق الليبية باعتبارها عنصر جذب لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني التركي، حيث وخلال فترة تواجد القذافي بلغ حجم الاستثمارات التركية في ليبيا حوالي 23 مليار دولار، كما تجاوز عدد الشركات التركية في ليبيا 200 شركة.

مع دخول ليبيا في الأزمة السياسية بداية 2011، التي أسفرت عن إسقاط نظام معمر القذافي، أضحت المصالح التركية في ليبيا مهددة بشكل مباشر أمام الحضور الفرنسي الذي تزعم التدخل العسكري المباشر في ليبيا، وعليه فإن الدولة التركية وكما تم الإشارة إليه فقد

(1)- Ibid, pp.31-35.

(2)- Ibid, p.36.

تعاملت بذكاء في حسم موقفها من تلك الثورة، التي أسفرت في الأخير في احتفاظ تركيا باستثماراتها الإستراتيجية في ليبيا، كما استفادت مع الحكومة الجديدة باستثمارات جديدة تقضي بإعادة بناء البلاد والنهوض بالاقتصاد الليبي⁽¹⁾.

الجدول رقم(4): التبادل التجاري بين تركيا وليبيا⁽²⁾

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التبادل
2000	69 مليون دولار	786 مليون دولار	882 مليون دولار
2001	67 مليون دولار	848 مليون دولار	915 مليون دولار
2002	165 مليون دولار	42 مليون دولار	207 مليون دولار
2003	255 مليون دولار	68 مليون دولار	323 مليون دولار
2004	337 مليون دولار	83 مليون دولار	420 مليون دولار
2005	384 مليون دولار	195 مليون دولار	579 مليون دولار
2006	489 مليون دولار	241 مليون دولار	730 مليون دولار
2007	643 مليون دولار	260 مليون دولار	903 مليون دولار
2008	1.07 مليار دولار	336 مليون دولار	1.406 مليار دولار
2009	1.8 مليار دولار	357 مليون دولار	2.16 مليار دولار
2010	1.93 مليار دولار	426 مليون دولار	2.36 مليار دولار
2011	748 مليون دولار	140 مليون دولار	888 مليون دولار

4- مع المغرب

على الرغم من عدم وجود علاقات سياسية قوية بين المغرب وتركيا، إلا أن مظاهر التعاون والتبادل الاقتصادي بين البلدين قائم منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، بداية بتشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة المغربية- التركية la commission économique mixte maroco-turque في عام 1984، ثم مجلس المشورة التجارية المغربية-التركية le conseil d'affaires turquie-maroc في عام 1990. وتجدر الإشارة إلى أن

(1)- Ibid, p.56.

(2)- Loc. cit.

العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد تم تعزيزها وتقويتها في إطار خلال العقدين الماضيين أين تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر (ALE) في 07 أفريل 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006.

الجدول رقم(5): التبادل التجاري بين تركيا والمغرب¹

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التبادل
2004	330 مليون دولار	106 مليون دولار	436 مليون دولار
2005	371 مليون دولار	143 مليون دولار	514 مليون دولار
2006	551 مليون دولار	174 مليون دولار	725 مليون دولار
2007	722 مليون دولار	198 مليون دولار	920 مليون دولار
2008	958 مليون دولار	360 مليون دولار	1.3 مليار دولار
2009	599 مليون دولار	235 مليون دولار	834 مليون دولار
2010	624 مليون دولار	396 مليون دولار	1.02 مليار دولار
2011	921 مليون دولار	419 مليون دولار	1.34 مليار دولار

على الرغم من التقارب السياسي والاقتصادي الذي وصلت إليه تركيا مع الدول المغاربية والشرق أوسطية، والذي يمكن أن نفهمه أنه ابتعاد من طرف تركيا عن الدائرة الأوروبية، إلا أن الواقع يعكس ذلك تماما، فالإتحاد الأوروبي وبحكم العلاقات الاقتصادية القوية التي تربطه بالدولة التركية يبقى الشريك والخيار الاقتصادي والتجاري الأول في المتوسط وذلك باستحواذه على أكثر من 75% من التعاملات التجارية الخارجية لتركيا.

⁽¹⁾ - Ibid, p. 45.

المبحث الرابع: سياسة تركيا المتوسطة في مجالها الاجتماعي والثقافي: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

إن عودة تركيا إلى الحوض المتوسطي، ليس مرده فقط الدبلوماسية النشطة والفعالة، أو مرده مواقف سياسية معينة يمكن أن تغري الرأي العام العربي، أو مجرد نتيجة لبراعة اقتصادية وتجارية كما لاحظنا من قبل. ولكن صاحب هذه العملية مشروع حقيقي للترويج للثقافة التركية التي أضحت على مرأى ومسامع كل شعوب المنطقة العربية وبالأخص الدول المغاربية.

لعبت وسائل الإعلام دورا كبيرا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية، وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة الاهتمام الكبير من طرف القادة الأتراك بهذا المجال خدمة للمصالح الوطنية، فمنذ العقد الماضي أضحت البرامج التلفزيونية التركية المترجمة تهيمن إن صح التعبير على شاشات التلفاز في أغلب الدول العربية إن لم نقل كلها. ولعل افتتاح الأتراك لأول قناة إخبارية ناطقة باللغة العربية وهي TRT العربية ماهي إلا دلالة على الرغبة الكبيرة من طرفهم لإعادة بسط نفوذهم على المنطقة العربية بكل الوسائل الممكنة.

لقد استطاعت البرامج التلفزيونية التركية، وفي مقدمتها المسلسلات التركية أن تروج للثقافة التركية حيث المجتمع يعيش في الرفاهية والثروة المادية، والنجاح والحرية، بالإضافة إلى دور المرأة وتمكينها، والأكثر من ذلك دور هذه المسلسلات الدعائي من خلال إعادة تصوير التاريخ العثماني المجيد.

يساهم الإعلام التركي بنسبة 3.5 % من إجمالي الدخل القومي التركي (PIB) (76) مليون يورو في عام 2012، وأكثر من 100 مليون دولار في (2013)، وهذا النجاح في الدبلوماسية الثقافية هو جزء من إستراتيجية أوسع نطاقا للسياسة الخارجية التركية من خلال إبراز أو عرض تركيا كبلد تتوافق فيه الحرية والانفتاح الديمقراطي بشكل كامل مع القيم الإسلامية التقليدية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى يظهر دور هذه الدبلوماسية الثقافية، في إنعاش القطاع السياحي في تركيا، حيث يمكن ملاحظة تأثير البرامج التلفزيونية التركية في الترويج للسياحة في تركيا

(1)- Ibid, p.74.

وخلال إبراز أهم المقومات السياحية في تركيا أثناء تصوير أغلب تلك البرامج، وفي هذا الشأن تقول الباحثة Hulya Tanrıöver من جامعة غالاستراي باسطنبول " من خلال هذه البرامج التليفزيونية، جيراننا لا يكتشفون فقط التاريخ ولكن يكتشفون أيضا تركيا" .

تجدر الإشارة إلى أن القطاع السياحي في تركيا هو قطاع متطور يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد التركي، وعليه وحسب إحصائيات لعام 2000 فإنه بلغ عدد السياح الأجانب الذين زاروا تركيا بـ 9 ملايين شخص، ليتضاعف هذا العدد 6 مرات خلال الفترة بين 2002 و2010 حيث بلغ 27 مليون شخص في الأخيرة، و31.8 مليون شخص في عام 2012، ليلبلغ العدد سقف 39 مليون شخص في عام 2017. وبهذا فإن تركيا تصنف في المرتبة الخامسة عالميا كمن الدول الأكثر جذبا للسياح⁽¹⁾.

وعلى صعيد آخر وفي إطار الدبلوماسية الثقافية التركية اتجاه جيرانها، عمدت الحكومة التركية إلى إنشاء برنامج Türkiye Burslari المعتمد والممول أساسا من طرف وزارة التربية والتعليم التركية ووزارة الشؤون الخارجية التركية، وهذا البرنامج موجه أساسا لطلاب الجامعات العربية المجاورة للاستفادة من منح دراسية تقدمها أعرق الجامعات التركية. ففي عام 2013 استفاد 1148 طالب من الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من هذا البرنامج.

وإلى جانب هذا، فقد عمدت الحكومة التركية إلى إنشاء مراكز للثقافة التركية في أغلب عواصم دول الحوض المتوسط، كما اتفقت مع الحكومة المغربية إلى تشييد جامعات خاصة داخل التراب المغربي تعنى بتخصصات اللغة والثقافة والتاريخ التركي⁽²⁾.

(1)- Ibid, pp 75-76.

(2)-Jana Jabbour, Op.cit, p.6.

الاستنتاجات

الاستنتاجات

في إطار ما تم بحثه من خلال محاور الدراسة التي تناولت موضوع البعد المتوسطي في السياسة الخارجية التركية، يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية التي تعتبر إجابة عن المشكلة البحثية التي تم صياغتها في البداية:

- لقد ساهمت المقومات المادية وغير المادية التي تمتلكها تركيا في تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة المتوسطية، ومن أهم هذه المقومات وصول تيارات إسلامية تتسم بالاعتدال إضافة إلى النمو الاقتصادي والتفوق العسكري وتطور النظام السياسي وتقليص دور العسكر في عملية صنع القرار

- إن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا جاء نتيجة لتفكير براغماتي استراتيجي، ينطلق من المصلحة الوطنية التركية وليس من عودة للعثمانية أو لأهداف توسعية مستقبلية على حساب دول الجوار كما صوغ لها البعض.

- إن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا مرده، ضعف وتقهقر النظام الإقليمي العربي وغياب لقيادات عربية فاعلة ومؤثرة، وبالتالي لم ين لدى الشعوب العربية إلا أن دعمت تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان

- من خلال ما تقدم، يمكن استخلاص أن للعوامل الشخصية دور مهم في رسم وتوجيه السياسة الخارجية التركية، والمتمثلة أساسا في شخص الرئيس أردوغان ووزير الخارجية الأسبق أحمد داود أوغلو.

- لقد شكلت ثورات الربيع العربي إحراج حقيقي أمام مبادئ السياسة الخارجية التركية، المتعلقة بتفسير المشاكل مع دول الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث شكلت الثورة الليبية والسورية مثال عن انحراف تركيا عن هذه المبادئ.

وأما فيما يخص الإجابة على الفروض العلمية، يمكن القول أن الشواهد جاءت لتثبت صحتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر. محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.2، 2011).
- 2- أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**(عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2009).
- 3- أحمد محمد وهبان، "السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية"، **سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية**(جوان.2013).
- 4- أحمد عباس عبد البديع، **العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة**(القاهرة: منشورات مكتبة النهضة العربية، 1989).
- 5- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**(الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط.5، 1987).
- 6- إحسان محمد الحسن، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).
- 7- جلال خشيب، **أثر الصعود الأوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للإستراتيجية التركية**، ورقة بحثية مقدمة من طرف مركز إدراك للدراسات والاستشارات إلى الندوة الدولية السابعة للبحر الأسود حول العلاقات التركية الروسية (تركيا: جامعة جيرا سون ومركز البحر الأسود للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 19-21 أكتوبر 2017).
- 8- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**(مالطا: منشورات Elga، 1994).
- 9- طارق عبد الجليل وآخرون، **الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2009).
- 10- محمد عربي لادمي، **التحول في السياسة التركية اتجاه العراق وسوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010**(برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط.1، 2017).
- 11- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1997).
- 12- محمد شلبي، **محاضرات في مقياس المنهجية**(الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دفعة الماجستير 2012: دراسات أفريقية، بتاريخ 2013/06/08).
- 13- محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2013).
- 14- معوض جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**(بيروت: مركز الوحدة العربية، ط.1، 1997).

- 15- محمد خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012** (غزة: رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013).
- 16- منصور عبد الحكيم، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة: من أتاتورك إلى أردوغان** (حلب: دار الكتاب العربي، ط.1، 2013).
- 17- مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا اتجاه الشرق الأوسط 2002-2016** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2017).
- 18- طایل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013** (تركيا: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013).
- 19- محمد نور الدين، **حوار أحمد داود أوغلو: السياسة التركية الجديدة** (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2004).
- 20- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، ج.1، 1985).
- 21- علي محمد شمش، **العلوم السياسية** (بنغازي: منشورات مطابع الثورة للطباعة والنشر، ط.5، 1996).
- 22- علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، في أحمد ياسين وآخرون. (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2009).
- 23- خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999).
- 24- شفيعة حداد، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة** (الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2003).

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Allen Jeorge, "**Planning In Foreign Policy : the State of the Art**", Foreign Affairs, Vol.39, No.2(January 1991).
- 2- Brecher Michael, **The Foreign Policy System of Israel** (London: Oxford University Press, 1stedn., 1972).

- 3- Bayram Balci et Juliette Tolay, “ **La Turquie face aux Réfugiés Syriens, Entre Engagement Humanitaire et Instrumentalisation Politique** “, Les études de CERI (n°. 225.décembre 2016).
- 4- Hill Michael and Hape Peter, **Implementing Public Policy**(London : SAGE Publications, 2004).
- 5- Jana Jabbour, Le retour de la Turquie en Méditerranée : La profondeur Stratégique Turquie en Méditerranée Pré- et Post-Printemps Arabe, **Cahiers de Méditerranée**, Vol.89 (01-12-2014).
- 6- Laura Neack and Jeanne Hay, “ Generational Change In Foreign Policy Analysis,” in Laura Neack et al. **Foreign Policy Analysis**(New Jersey: Prentice Hall, 1995).
- 7- Mansouria Mokhfi, **Le Maghreb Dans La Politique Arabe De La Turquie**(France : centre de IFRI, decembre 2013).
- 8- Niufer Turkish, **Social and Economic Characteristics of The Population** (Ankara: General Census- Statistical Organization, 2001), p.82.

ثالثا/ المواقع الإلكترونية

- 1- أحمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة ومتغيرة وفي العالم، تر. فاطمة إبراهيم المنوفي، متحصل عليه على الموقع الإلكتروني: <http://rouyaturkiyyah.com/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7/> بتاريخ (2018/04/29).
- 2- السياسة الخارجية التركية: نظرة عامة، نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية. <http://www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa> بتاريخ 2018/01/14.
- 3- ترك برس، نصف الطاقة في تركيا تنشأ من الموارد المحلية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turkpress.co/node/48145> بتاريخ 2018/05/20.
- 4- موسوعة أطلس بيانات العالم، على الموقع الإلكتروني: (بتاريخ 2018/05/20). http://ar.knoema.com/atlas/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86?_ga=2.78787284.1737324637.1526751072-1326713132.1526751072
- 5- ندى محمد إبراهيم الموافي وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2016، على الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=47216>

- 6- الاقتصاد التركي في 2017 بالأرقام، على الموقع الإلكتروني: <https://www.damasturk.com/blog/turkish-economy> بتاريخ (2018/05/26).
- 7- العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، موقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية: (بتاريخ 2018/01/12).
<http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.ar.mfa>
- 8- محمد ياس خضير، السياسة الخارجية التركية: الفواعل والدوائر، على الموقع الإلكتروني (بتاريخ 2018/05/12)
<https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1/>
- 9- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية (الدوحة، أبريل 2012)، ص. 29. على الموقع الإلكتروني
<http://www.dohainstitute.org/ar/Politicalstudies/Page/Arab-Revolutions-and-Geostrategic-Balances-and-Interactions.aspx>
- 10- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية (الدوحة، أبريل 2011)، ص. 3. على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Turkeys-Position-on-the-Libyan-Revolution.aspx>
- 11- جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية بين 2011-2017 (دراسة صادرة عن المركز العربي الديمقراطي، 2017) على الموقع الإلكتروني: <https://www.democraticac-de.cdn.ampproject.org>
- 12- حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يرتفع بنسبة 14% خلال 2017، جريدة زمان التركية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.zamanarabic.com>
- 13- Selim Ben Taziri Rosa, Les relations économiques et commerciales entre la Tunisie et la Turquie se renforcent, sur site web : <http://ecomnewsmed.com/article/1349/les-relations-economiques-et-commerciales-entre-la-tunisie-et-la-turquie-se-renforcent>
- 14- <http://tourism.merhabaturkiye.net/services/74.html>

MOULOUD MAMMERI UNIVERSITY

FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCES

DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCES AND INTERNATIONAL RELATIONS

THE MEDITERRANEAN POLITICS OF TURKEY
2001-2017

-Evaluation study-

MASTER THESIS

OPTION: MEDITERRANEAN STUDIES

SUBMITTED BY:

-HALIL LYDIA

-HAMADOU NASSIMA

SUPERVISED BY:

P/ RABAH ZAOUT

2018c /1439h